الأمم المتحدة

A/76/PV.78

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٧٨

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/76/828)

مشروع قرار (A/76/L.62)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/76/L.62.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.62، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا"، الذي قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، ترينيداد توباغو، توفالو، تونغا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المجر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

ويعالج مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة المحنة الإنسانية التي يعيشها مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين من مختلف الخلفيات العرقية الذين طردوا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا نتيجة لموجات متعددة من التطهير العرقي بدأت في عام ١٩٩٣ وبلغت ذروتها حين شُن العدوان الشامل على جورجيا في عام ٢٠٠٨.

ويكتسي نظر الجمعية العامة في هذه المسألة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، أهمية خاصة. وأحسب أن العدوان الذي شُن على جورجيا في عام ٢٠٠٨، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وكل ما ترمز إليه منظمتنا – مبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحرمة الحدود المعترف بها دوليا والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء – مر دون أن ينتبه إليه أحد تقريبا. ففي نهاية الأمر، استمرت الحرب خمسة أيام فقط. ونتيجة لعدم استخلاصنا الدروس من عدوان عام ٢٠٠٨، استُخدمت نفس قواعد اللعبة ضد أوكرانيا، أولا في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بشبه جزيرة القرم ودونباس والآن في الحرب المكشوفة التي نشهدها هناك.

وبالعودة إلى جورجيا، غني عن القول إننا ممتنون للغاية لشركائنا الذين توسطوا في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي أوقف إراقة الدماء. بيد أن الحرب لم تتوقف. فسرعان ما تطورت ودخلت مرحلتها التالية – الاحتلال والضم الزاحف للأراضي المحتلة.

وقد أُقر بذلك بوضوح شديد في القرار الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية والحكم الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث حددت الأخيرة بشكل قانوني روسيا مسؤولة – بوصفها السلطة التي تسيطر فعليا على المنطقتين – عن انتهاك حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم، وخلصت، عملا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى أن ثمة التزاما يقع على عاتق روسيا بتمكين المشردين من العودة إلى ديارهم.

ويتعرض الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة لانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن العزلة والتمييز، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة والحرمان من الحرية والاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في الملكية والحق في الصحة والقيود المفروضة على التعليم بلغتهم الأم واستمرار ممارسة هدم منازل المشردين داخليا. وقد انعكست تلك الوقائع بصورة منهجية في التقارير السنوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، لم يُسمح منذ عام ٢٠٠٨ لأي من آليات الرصد الدولية، بما في ذلك المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومسؤولو مجلس أوروبا، بدخول منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين لإجراء عمليات التقييم والرصد الخاصة بكل منهما. هذا علاوة على أن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس حُرمت من فرصة الوفاء بولايتها في الأراضي المحتلة التي تمارس عليها روسيا سيطرة فعلية.

ومن نافلة القول إن تسوية النزاعات مسألة معقدة، كما أنها تستغرق بعض الوقت للأسف. وتعول جورجيا، بوصفها بلدا صغيرا، على تعددية الأطراف – وعلى الجميع هنا بشكل جماعي – وتأمل أن نتوصل إلى تسوية للنزاع من خلال إجراء حوار سياسي مجد ومفاوضات في وقت ما، ونأمل أن يحدث ذلك عاجلا وليس آجلا.

ومع ذلك، نتفق جميعا في هذه القاعة على أنه ينبغي إتاحة ممارسة الحقوق وحمايتها لجميع الأشخاص، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، في جميع الأوقات، بغض النظر عن النزاع الأساسي وحله. ولذلك، وإلى أن نتوصل إلى ذلك الحل، فإن أقل ما يمكننا فعله بصفتنا الأمم المتحدة هو أن نوحد الصف ونعقد العزم على توجيه رسالة دعم وتضامن قوية إلى الأشخاص المتضررين ودعوة المسؤولين إلى إيجاد الحل الذي طال انتظاره من خلال المفاوضات. وذلك بالضبط ما يحققه مشروع القرار المعروض على الجمعية.

أولا، استنادا إلى المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي وعلى غرار اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) لعام ٢٠٠٩، يؤكد مشروع القرار مرة أخرى حق جميع المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، في العودة إلى مواطنهم الأصلية بأمان وكرامة، فضلا عن حقهم في ممتلكاتهم.

ثانيا، يسلم مشروع القرار بأهمية مباحثات جنيف الدولية بوصفها الأداة الوحيدة لتسوية النزاع ويدعو المشاركين إلى تحقيق النتائج.

ولذلك فإننا إذ نؤيد مشروع القرار A/76/L.62، فإننا لا نكتفي بأن نقول لأولئك الأشخاص البالغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ إننا نكترث بهم ولم ننسهم ولم نتركهم خلف الركب، بل نمارس أيضا ضغطا معنويا على المشاركين في مباحثات جنيف الدولية للوفاء بالتزاماتهم تجاه الشعوب المتضررة والمجتمع العالمي.

ولدينا الكثير من القرارات في الأمم المتحدة التي تتناول معاناة الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم لاجئين ونازحين في مختلف أنحاء العالم، سواء في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو في المنطقة التي أنتمي إليها، أوروبا. وأعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لكيلا نختار الانحياز لأحد الجانبين، بل أن نتخذ موقفا مبدئيا من أجل المبادئ ذاتها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد آن الأوان لتجاوز النطاق الإقليمي الضيق والتخلي عن النماذج القديمة، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تسلسل هرمي في التضامن، نظرا لعدم وجود تسلسل هرمي في المعاناة. ولذلك، أحث الأعضاء على التصويت مؤيدين لمشروع القرار A/76/L.62، فأصواتهم ستكون لصالح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وأندورا وسان مارينو.

إننا نؤيد مشروع القرار A/76/L.62. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم جهود بناء السلام وحل النزاع في جورجيا، بما في ذلك من خلال رئاسته المشتركة لمباحثات جنيف الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن قلقنا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين الجورجيتين والتحديات المستمرة التي يواجهها السكان المتضررون من النزاع. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق لدعم أولئك السكان.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية حق اللاجئين والمشردين داخليا في اختيار حل دائم، بما في ذلك العودة الطوعية والآمنة والكريمة، فضلا عن ممارسة حقوقهم في الملكية. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن بشأن تلك المسائل ويشير إلى أن معالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا هي إحدى المهام الأساسية لمباحثات جنيف الدولية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الجورجية لإيجاد حلول إسكان دائمة للمشردين داخليا وتعزيز إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. ونشجع الحكومة على تعزيز إدراج مسألة المشردين داخليا وإعطائها الأولوية في خطتها الإنمائية الوطنية وبذل المزيد من الجهود لتحسين ظروفهم المعيشية وسبل كسبهم للعيش.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق – وهي إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي، ليتوانيا. وتؤيد هذا البيان أوكرانيا وبلغاريا وبولندا والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا ولكسمبرغ ومقدونيا الشمالية وهولندا.

نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومما يؤسف له أن احتلال روسيا لـ ٢٠ في المائة من أراضي جورجيا لا يزال مستمرا منذ ١٤ عاما. ومما يدعو للأسف أيضا أن روسيا

تواصل انتهاك الالتزامات المتعهد بها في اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بالإبقاء على وجود عسكري لها على الأراضي الجورجية.

وعلاوة على ذلك، فإن ما يسمى بالانتخابات البرلمانية التي أجريت بشكل غير قانوني في أبخازيا، جورجيا، في ١٢ آذار/مارس وما يسمى بالانتخابات الرئاسية التي أجريت بشكل غير قانوني في منطقة أوسيتيا الجنوبية الجورجية في ١٠ نيسان/أبريل ما هما سوى انتهاكين آخرين لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقتين الجورجيتين أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، الخاضعتين للاحتلال الروسي. إن عملية ترسيم الحدود الجارية وأعمال الاختطاف والاحتجاز التعسفي والاعتقال – التي أسفر بعضها عن مقتل أشخاص – والقيود المطولة وغير المسبوقة المفروضة على حرية التنقل وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم باللغة الأصلية للشعب، كلها أمور غير مقبولة.

ولا يزال مئات الآلاف من المشردين داخليا محرومين من حقهم في العودة الآمنة والكريمة والطوعية إلى مواطنهم الأصلية والتمتع بحقوقهم في الملكية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه في السنوات العديدة الماضية، لم يُسمح لأي آلية دولية لرصد حقوق الإنسان بإمكانية الوصول غير المقيد إلى منطقة أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا. ولذلك ندعو إلى السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بإمكانية الوصول الفوري إلى كلتا المنطقتين.

وبينما نتكلم عن المشردين داخليا، أجدني مضطرا لذكر حرب وحشية أخرى تشنها روسيا – ضد أوكرانيا. فقد أدى ذلك العدوان العسكري البغيض إلى نزوح لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يُقدر عدد المشردين داخليا بنحو ٧,١ ملايين شخص.

وقد أكد الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام الماضي في قضية جورجيا ضد روسيا (الثانية) أن روسيا، بممارستها السيطرة الفعلية على الأراضي الجورجية المحتلة بصورة غير قانونية، مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة هناك، بما في ذلك قتل المدنيين والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. ونرى روسيا ترتكب نفس تلك الفظائع في أوكرانيا. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ ١٠ آذار/مارس إصدار مذكرات توقيف بحق المشتبه فيهم الذين يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال حرب روسيا ضد جورجيا في عام ٢٠٠٨.

ويبرز التقرير الشامل للأمين العام (A/76/828) عن تنفيذ القرار ٧٥/٢٨٥، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا"، أنه لم تُلاحظ أي تغييرات مهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخليا واللاجئين حقهم في العودة.

ويُلزمنا مشروع القرار A/76/L.62 جميعا بمواصلة العمل من أجل حماية ومساعدة المشردين قسرا من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، وكفالة تمتعهم بالقدرة على ممارسة حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكريمة.

ونرحب باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٤٩/٣٣، بشأن التعاون مع جورجيا، الذي يبرهن على التزام المجتمع الدولي بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية التي يواجهها الأشخاص المشردون قسرا من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

وفي ذلك السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الجورجية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، لتزويد المشردين

داخليا بحلول دائمة بديلة فيما يتعلق بالسكن وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ومساعدة السكان المتضررين قدر الإمكان عن طريق توفير إمكانية الحصول مجانا على الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الاستحقاقات الاجتماعية لجميع سكان أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

ونؤكد من جديد دعمنا لعملية مباحثات جنيف الدولية. وفي الوقت نفسه، نأسف لمواصلة الجانب الروسي والمشاركين من تسخينفالي وسوخومي عدم التعاون بشأن موضوع اللاجئين والمشردين.

في الختام، ونظرا لعدم إحراز تقدم في الميدان، ندعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في عملها. وكما فعلنا مع نسخ مشروع القرار في الأعوام السابقة، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/76/L.62، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية باسم أستراليا ونيوزيلندا وبلدي، كندا، بشأن مشروع القرار A/76/L.62، الذي يتعلق بوضع المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

لا يزال القلق يساور مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا إزاء التغيرات الديموغرافية القسرية الناجمة عن النزاعات في جورجيا والحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح في عام ٢٠٠٨ الذي أسفر عن التشريد القسري للمدنيين. ونرحب باعتراف الجمعية العامة بحق جميع المشردين داخليا واللاجئين وذريتهم في العودة إلى ديارهم في جميع أنحاء جورجيا، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. ونؤكد مجددا دعمنا لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المشردين قسرا، ولتمكينهم من العودة الآمنة والطوعية والكريمة ودون عوائق إلى ديارهم، وفقا للقانون الدولي.

وعلى نطاق أوسع، تشعر مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالقلق لأن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم، بوساطة من الاتحاد الأوروبي، بين جورجيا وروسيا في عام ٢٠٠٨ لم يتم بعد الوفاء بجزء كبير منه. وتشكّل العملية المسماة بترسيم الحدود، أي إقامة أسوار من الأسلاك الشائكة وغيرها من العقبات الاصطناعية على طول الحدود الإدارية، فضلا عن منع المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان من الوصول إلى منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تدهورا خطيرا للحالة الإنسانية في الميدان. فتلك الأعمال تطيل أمد النزاع وتهدد السلام والاستقرار وتتعارض مع تمتع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتؤثر سلبا على صحة المواطنين وسلامتهم في جميع أنحاء جورجيا، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة قاطبة. ويشكّل غزو روسيا غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا، الذي أدى إلى تشريد ملايين الأوكرانيين قسرا من ديارهم، مثالا صارخا آخر على سبب وجوب إدانة المجتمع الدولي لاعتداءات روسيا المتكررة على جيرانها فضلا عن دعمه لحقوق جميع المشردين قسرا. وتدين مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا أي مخططات لإجراء استفتاء في أوسيتيا الجنوبية على الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وتدعو مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا جميع الأطراف إلى أن تيسر الوصول الفوري للمنظمات الإنسانية الدولية إلى السكان المحتاجين وتنفذ كامل الواجبات والالتزامات بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وأخيرا وليس آخرا، تؤكد مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا وبشكل قاطع دعمها لاستقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية. يشير الكثيرون خطأ إلى هذا النزاع على أنه نزاع مجمد – لكنه ليس كذلك. ومن المؤكد أنه ليس مجمدا بالنسبة للجورجيين ممن يتوقون إلى العودة أو يعيشون في معاناة ولا يزالون بحاجة إلى الدعم الإنساني أو من يريدون السلام. وكما سمعنا في وقت سابق من صديقنا سفير جورجيا، فإن التصويت تأييدا لمشروع القرار A/76/L.62 هو تصويت تأييدا لتعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة والجورجيين الذين لم يُستجب بعد لاحتياجاتهم.

السيد أوسوغا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في المستهل، أن أؤكد مجددا دعم اليابان الثابت لسيادة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا

وأذربيجان ومولدوفا وسلامتها الإقليمية. يتعين علينا أن نعارض أي محاولة انفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة في أي مكان في العالم، ونتصدى لأي محاولة من هذا القبيل بطريقة موحدة وحازمة. وفي مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، يواجه الأساس الذي يستند إليه النظام الدولي ذاته، الذي تبلور عبر قرون من الجهود والمعاناة والتضحيات البشرية، تحديات خطيرة. فسيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد، اللذان يرتكزان على المبادئ المشتركة والقيم العالمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، على المحك. ولا يمكن لأي دولة عضو أن تقف موقف المتفرج. وتظل الأمم المتحدة حاسمة الأهمية للحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بمسؤولياته بموجب الميثاق في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وأود أن أركز بقية بياني على التهديد الخطير الذي يواجه الأمن البشري جراء التشريد القسري في بعض أجزاء مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا.

وفي أوكرانيا، لا يزال العديد من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم والمشردين داخليا محرومين من التحرر من الخوف والعوز، فضلا عن حرية العيش بكرامة. وسعيا لمعالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا والدول المجاورة لها، بما في ذلك مولدوفا، التي قبلت بسخاء عددا كبيرا من اللاجئين، ساهمت اليابان بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في الأنشطة التي تقودها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية. وقد عانى الناس في جورجيا أيضا من التشريد القسري طويل الأجل. وقد انضمت اليابان إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.62، بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا، ونتوقع أن نشهد اعتماده قريبا. واليابان ملتزمة بدعم مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا في التصدي لمختلف التحديات الناجمة عن النزاعات الجارية التي طال أمدها، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة للمشردين داخليا واللاجئين.

السيد متزاري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا مشروع القرار A/76/L.62، كما تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نأسف لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن بشأن مسألة المشردين داخليا في جورجيا، ونقر بحق المشردين داخليا واللاجئين في العودة الآمنة والكريمة. ويساور إيطاليا قلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقتين الجورجيتين الانفصاليتين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وبينما نشيد بما تبذله الحكومة الجورجية من جهود لمواصلة استكشاف حلول مستدامة ومجدية للمشردين داخليا وتعزيز إدماجهم، فإننا ندعو أيضا إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق بغية منح أولئك السكان الدعم الذي يحتاجون إليه.

وفي ظل الحالة الراهنة، التي أدى فيها عدوان روسيا غير المبرر ضد أوكرانيا إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار في أوروبا وخارجها، من الأهمية بمكان تعزيز نهجنا المتعدد الأطراف إزاء الأزمات التي طال أمدها في قارتنا والاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لنا لمنع نشوب المزيد من النزاعات، ومحاسبة أي شخص انتهك بشكل صارخ المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي والحق المتساوي للدول أو الشعوب في الوجود. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام إيطاليا القوي بكفالة حل أي نزاع دولي بالوسائل القانونية والسلمية، والحفاظ على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

وفيما يتعلق بالتوترات الطويلة الأمد في القوقاز، أود أن أؤكد من جديد، بنفس الروح، التزام إيطاليا الثابت بالسلامة الإقليمية لجورجيا، وأدعو إلى تكثيف الحوار مع المنطقتين الانفصاليتين بغية استئناف مباحثات جنيف الدولية، إلى جانب تقديم الدعم القوي لعمل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي وأهدافها.

السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/76/L.62 وتؤيده. فقبل أكثر من عقد من الزمان، قلب العدوان الروسي حياة الملايين من المدنيين الجورجيين وسبل عيشهم رأسا على عقب. ولا يزال العديد منهم غير قادرين على العودة إلى حياتهم ومنازلهم قبل النزاع. لقد انقلبت حياة المواطنين العاديين نتيجة مباشرة لحرب وحشية وغير

مبررة شنتها روسيا، وبينما تستمر معاناتهم، امتد العدوان الروسي إلى أوكرانيا.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، تماما كما نؤيد السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا. وينتهك الوجود العسكري الروسي في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين ينتهك السلامة الإقليمية لجورجيا ويقوض سيادتها. وهو لا يهدد جورجيا فحسب، بل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن أمننا الجماعي. وندعو روسيا إلى وقف اعترافها بما يسمى باستقلال منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، فهما جزءان لا يتجزآن من أراضي جورجيا. وندعو روسيا أيضا إلى الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ بسحب قواتها إلى مواقع ما قبل النزاع والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول من دون عوائق وتيسير ذلك لها.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تتخذ روسيا وسلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية خطوات فورية لكفالة احترام حقوق الإنسان ووقف إقامة الحواجز على طول الحدود الإدارية وتهيئة الظروف الأمنية التي تفضي إلى عودة المشردين داخليا واللاجئين طوعا وبصورة آمنة وكريمة ومن دون عوائق وإعادة إدماجهم.

وتدعم الولايات المتحدة، في جميع أنحاء العالم، تمتع المشردين داخليا واللاجئين بحقوق الإنسان والكرامة وتلبية احتياجاتهم الإنسانية. ونشعر بالجزع إزاء تزايد عدد الأزمات المستمرة والطارئة، وفي كثير من الحالات، الأزمات الناجمة عن النزاعات التي يمكن تجنبها تماما والتي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وقيود على وصول المساعدات الإنسانية.

ونرحب ببرنامج عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي. وبالنظر إلى أن حالات التشريد القسري والاحتياجات الإنسانية قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة عاما بعد عام، فليس ثمة وقت نضيعه. ونشجع الأمم المتحدة على تعزيز رؤيتها لكيفية تحسين حماية المشردين داخليا ومساعدتهم وإيجاد حوافز للجهات الفاعلة في مجالي التنمية وبناء السلام فضلا عن الدول المتضررة لزيادة جهودها الرامية لتلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين. ويجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا ونعزز إيجاد حلول دائمة.

وتركز الولايات المتحدة على محنة المشردين داخليا واللاجئين المشردين من الأراضي الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وغيرهم ممن دُمرت حياتهم ومنازلهم جراء حرب غير ضرورية اختارت روسيا أن تشنها في جورجيا. والآن علينا أيضا أن نخشى على حياة وسبل كسبهم للعيش من أجبروا على الفرار من حرب روسيا الاختيارية وغير الضرورية في أوكرانيا. ونحث الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار A/76/L.62، بشأن المشردين داخليا واللاجئين الجورجيين، ومواصلة حماية المبادئ المكرسة في الميثاق.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يجب أن نتوقف عن الدوران حول أنفسنا. فنفس مجموعة الدول، في تشكيلات مختلفة – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي؛ وبلدان البلطيق وبلدان الشمال الأوروبي؛ وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وهلم جرا – تردد ببساطة نفس البيانات. وسيصوت الاتحاد الروسي بالطبع ضد مشروع القرار A/76/L.62، الذي عرضه ممثل جورجيا. فتقديم جورجيا لمشروع القرار مرة أخرى في هذا العام لا يهدف إلا إلى تقويض التطبيع في المنطقة وممارسة الضغط على دولتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ذواتي السيادة. ولم يعد بوسع تبليسي أن تخفي نواياها الحقيقية وراء التظاهر بالقلق على اللاجئين والمشردين داخليا.

ونود أن نشدد على أن استغلال السلطات الجورجية لمسألة اللاجئين لسنوات عديدة يضر كثيرا بالجهود المبذولة لحل المشاكل الإنسانية الراهنة في المنطقة. ولا تعزز تلك الممارسة التقدم المحرز في إطار مباحثات جنيف الدولية؛ بل إنها تثير توترات بين ممثلي المجتمعات المحلية التي تعيش في جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

ومرة أخرى، ندعو جورجيا وشركاءها إلى أن يوقفوا نهائيا الاتهامات الطائشة الموجهة ضد تسخينفالي وسوخومي على الساحة

الدولية ويظهروا التزامهم عمليا بإيجاد حل بنَّاء للمسائل الإنسانية استنادا إلى مبادئ التعايش السلمي.

ويطلب وفد الاتحاد الروسي طرح مشروع القرار A/76/L.62 للتصويت. وندعو الوفود التي تعارض تسييس عمل الجمعية العامة، لا سيما مسألة اللاجئين، إلى عدم تأييده.

السيد روبرتس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): سيكون بياننا لهذا العام مشابها لبياننا الأخير بشأن هذه المسألة لأنه لا يزال ملائما عاما بعد عام – فبعد مرور ١٣ عاما على الغزو العسكري الروسي لجورجيا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الوجود الروسي غير القانوني في أجزاء من البلد. وندعم بالكامل تمتع جورجيا بالسيادة والسلامة الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا ونشدد على الحاجة إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والقانون الدولي.

وتتعرض جورجيا لهجوم هجين مستمر من روسيا منذ حرب عام ٢٠٠٨، التي شهدت الضم الفعلي لـ ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية. ويتمركز آلاف من القوات الروسية وحرس الحدود في المنطقتين الانفصاليتين أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وبعضهم على بعد ٣٥ دقيقة من العاصمة الجورجية تبيليسي. وتثير حالة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين الانفصاليتين قلقا بالغا ومتناميا.

ونرحب بامتثال جورجيا المستمر لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وندعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء فورا بالتزامه الواضح بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بسحب قواته إلى مواقع ما قبل النزاع والتزاماته بإتاحة الوصول غير المقيد لإيصال المساعدات الإنسانية وعدم إعاقة تنفيذ الترتيبات الأمنية الدولية في الميدان.

وندعو الاتحاد الروسي أيضا إلى التراجع عن اعترافه بما يسمى باستقلال منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا وإنهاء جميع الممارسات الرامية إلى الضم الزاحف لهاتين المنطقتين إلى الاتحاد الروسي. ونرحب بمبادرات حكومة جورجيا لتعزيز المصالحة بين السكان الذين تفصلهم الحدود الإدارية، ونحث روسيا على عدم عرقلة تلك الجهود القيمة لبناء السلام وتيسير الاتصال المباشر بين الناس.

وما فتئت المملكة المتحدة، تضامنا مع الشعب الجورجي وجميع المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم، تؤيد منذ أمد بعيد التكرار السنوي لمشروع القرار A/76/L.62، الذي ستطرحه الجمعية العامة للتصويت قريبا. وكما قال آخرون، فإن مشروع القرار أكثر صلة بالموضوع هذا العام في أعقاب الغزو الروسي غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا.

ويبرز مشروع القرار الحق غير القابل للتصرف للسكان المشردين قسرا في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم ويعترف بحقوقهم في الملكية ويؤكد من جديد عدم جواز قبول التغييرات الديمغرافية القسرية وينشئ آلية حيوية للأمين العام للإبلاغ عن التطورات المتعلقة بهذه المسألة. وكلها مسائل حيوية لتحقيق مصلحتنا المشتركة في مجالات حقوق الإنسان والمصالحة والسلام على الصعيد العالمي.

ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار A/76/L.62، الذي يهدف إلى حماية أضعف الفئات في المجتمع ويؤكد على عدم جواز استخدام المشردين داخليا بيادق سياسية في النزاعات.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا ندور بالفعل في دوائر – وربما تكون نفس الدوائر التي ذكرها الممثل الروسي – ولكنها دوائر إراقة الدماء والإفلات من العقاب، ولا نزال نشهد هذا الإفلات من العقاب لأن البعض، بمن فيهم على الأقل بعض أعضاء الجمعية العامة، يواصلون إبداء اللامبالاة إزاء ما يجري في منطقتنا، مما يطيل أمد الإفلات من العقاب وسفك الدماء.

وننظر اليوم في بند جدول الأعمال المعنون "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا

وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“. وتتألف منظمة مجموعة غوام من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا. والواقع أن البلدان الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لا تزال تحديدا الأكثر تضررا في أوروبا من النزاعات التي تنتهك سيادتها وسلامتها الإقليمية وتقيد حريتها وديمقراطيتها وتعرقل تنميتها وسبل عيش شعوبها.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، شنت روسيا عدوانا عسكريا واسع النطاق واحتلت منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، منتهكة بذلك السلامة الإقليمية لجورجيا. وبعد ١٤ عاما من عدوان الاتحاد الروسي على الأراضي الجورجية واحتلالها، لا يزال يرفض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لا سيما من خلال سحب قواته العسكرية والأمنية وأسلحته من كلتا المنطقتين والسماح بإقامة آليات أمنية دولية في الميدان. ويجب على من يروجون الدعاية لروسيا لحفظ ماء وجهها ويعقدون صفقات معها في سياق الحرب التي تشنها حاليا ضد أوكرانيا أن يتذكروا ذلك. وعلاوة على ذلك، يواصل المحتل وجوده وأنشطته العسكرية غير القانونية في الأراضي الجورجية ويعزز سيطرته على أجزاء منها.

ويتناول مشروع القرار A/76/L.62، الذي سيُطرح للتصويت اليوم، مسألة التشريد الذي طال أمده، فلا يزال مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا مشردين قسرا جراء النزاع وعدة موجات من التطهير العرقي منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. ويُلزمنا مشروع القرار جميعا بمواصلة العمل لتوفير الحماية والمساعدة للمشردين قسرا.

ولذلك انضمت أوكرانيا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.62 وستصوت لصالحه. ويتيح مشروع القرار فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعادة تأكيد التزامها بالحق الأساسي للمشردين داخليا واللاجئين في العودة الآمنة والكريمة، فضلا عن الإعراب عن تضامنها مع المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم.

إن روسيا لن تتوقف عند أوكرانيا. ففي عام ٢٠١٤، واصلت روسيا استخدام عدة العدوان العسكري وأساليب الحرب الأكثر وحشية ولاإنسانية في أوكرانيا. وأعقب غزوها في عام ٢٠١٤ ثماني سنوات طويلة من الحرب والغزو الشامل في نهاية المطاف في ٢٤ فبراير بهدف تدمير الدولة الأوكرانية والاستيلاء على الأراضي الأوكرانية بالقوة وفرض الهيمنة. وتشكّل تلك الموجة الجديدة من العدوان الروسي عملا عدائيا غير مبرر وغير مسوغ واعتداء على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

فإجلاء السكان عن طريق النقل القسري للسكان المحليين جزء أساسي من المخططات الشائنة للخبراء الاستراتيجيين الروس. وقد سُجل ما يصل إلى خمسة ملايين لاجئ من أوكرانيا في جميع أنحاء أوروبا، معظمهم من النساء والأطفال. ووصل عدد المشردين داخليا إلى ما يقرب من ١٢ مليون شخص. ومن المثير للقلق أن أكثر من مليون مواطن أوكراني قد نقلوا قسرا إلى مناطق مختلفة من روسيا، منهم أكثر من ٢٣٤ ٠٠٠ طفل، وعدة آلاف منهم أيتام حُرموا من رعاية الوالدين.

وعلى مدى عقود، واصلت روسيا محاولاتها لتقويض سيادة جورجيا وأوكرانيا وسلامتهما الإقليميتين فضلا عن غيرهما من مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مما زاد من انعدام الأمن الإقليمي والمعاناة الإنسانية. ويجب إيقاف المعتدي، وسنفعل، من أجل إعادة السلام والأمن والرخاء إلى المنطقة.

وأود أن أقول للممثل الروسي إن الالتفاف في دوائر لا بد حقا أن يتوقف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور ميرفي (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد الكرسي الرسولي بهذه الفرصة التي تتيح تناول موضوع النزاعات

التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا.

فالنزاعات المطولة أو المجمدة لا تعوق إقامة العلاقات بين الدول والشعوب والجماعات العرقية والدينية والأفراد فحسب؛ بل تعرقل التنمية البشرية المتكاملة ،كما أنها عرضة باستمرار لخطر تجدد اشتعال جذوة العنف على نطاق واسع. فعندما تبقى النزاعات المستمرة في حالة سلام سلبي، يسهل على المجتمع الدولي أن يقرر الانتقال إلى مسائل تبدو أكثر إلحاحا. بيد أن ذلك يعرض الناس في الميدان وأطراف النزاعات فضلا عن العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي لوضع حد لويلات الحرب إلى خطر كبير.

ولا يزال الكرسي الرسولي مصرا على أن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب؛ إنه مسعى لتحقيق العدالة لا ينتهي بمجرد إنجازه بل يجب أن يستمر البناء عليه بدون توقف. ومن ذلك المنطلق، يؤيد الكرسي الرسولي جميع الجهود الرامية إلى دعم الحوار واحترام القانون الدولي وسيلة لحل تلك النزاعات.

ويود الكرسي الرسولي، بوصفه دولة مؤسسة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن يبرز الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه المنظمة في تيسير إنهاء هذه النزاعات التي طال أمدها. ويؤيد الكرسي الرسولي تأييدا تاما الجهود المبذولة في عملية التسوية في ترانسنيستريا، فضلا عن العمل الذي تضطلع به مجموعة مينسك لإيجاد حل سلمي للنزاع في ناغورنو – كاراباخ.

ويشيد وفد بلدي بإجراءات الإنذار المبكر والعمل المبكر التي يتخذها المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية، الذي يساعد رصده وتعزيزه لحقوق الأقليات الإثنية واللغوية والدينية – تمشيا مع التزامات المنظمة – على إدامة السلام والاستجابة للتوترات التي يمكن أن تنشأ في منطقة المنظمة.

وتوضح الأعمال العدائية في أوكرانيا جليا خطر الاستهانة بالنزاعات التي لم تُحل بعد أو حالات التوتر المتصاعدة أو صرف الانتباه عنها. وتقوض الحرب في أوكرانيا السلام والأمن الدوليين، إلى جانب ما يترتب عن ذلك من تداعيات تنذر بالخطر على الأمن الغذائي والاقتصاد العالمي. وفي ذلك الصدد، يكرر الكرسي الرسولي دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار ومواصلة إنشاء الممرات الإنسانية واحترامها فضلا عن التركيز بصدق وحسم وحسن نية على المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وقد عزز اندلاع أعمال العنف مجددا وبشكل مكثف في ناغورنو – كاراباخ قبل عامين الحاجة إلى بذل المزيد من المساعي الدبلوماسية. ولا يزال وفد بلدي يأمل في أن تفضي المفاوضات الجارية إلى سلام حقيقي يقوم على الاحترام المتبادل والتلاقي. وفي ذلك الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بعقد اجتماعات مشتركة للجنة المعنية بترسيم الحدود واللجنة المعنية بأمن الحدود، اللتين تهدفان إلى إرساء الأساس لمواصلة تجديد الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي إطار تلك الجهود، يشجع وفد بلدي الطرفين على كفالة أن ينص أي اتفاق نهائي على حماية المواقع الدينية والسماح للمصلين بالوصول إليها من على جانبي الحدود.

وفي الختام، أود أن أذكّر بزيارة البابا فرنسيس في عام ٢٠١٦ إلى أرمينيا وجورجيا وأذربيجان لدعم جميع الجهود المبذولة على مسار السلام ومشاطرة الخطوات على طريق المصالحة، فهي زيارة تبعث على الأمل. وأتمنى أن يصبح مسار السلام والطريق نحو المصالحة حقيقتين ملموستين عبر منطقة مجموعة بلدان منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.62.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد تصميمها القوي على الحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه والدفاع عنه، وكذلك التزامها الثابت بالتسوية السلمية للمنازعات، وتؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا إزاء الميل المتزايد إلى محاولة استغلال الجمعية العامة من أجل مهاجمة أعضائها، ولكن الأفظع هو الميل إلى استخدامها كمنبر لاتخاذ قرارات تفتقر إلى توافق الآراء، الأمر الذي لا يسهم إطلاقا في تهيئة بيئة مواتية للحوار والتفاوض، ويفاقم التوترات والانقسامات وبوسعه أن يزيد تعقيد الأوضاع والديناميات الإقليمية.

ولذلك فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية، في تمسكها بمبادئ دبلوماسيتها البوليفارية للسلام، تدعو مقدمي مشروع القرار A/76/L.62 إلى الامتناع عن اتباع نُهُج مسيسة وأن يشجعوا بدلا من ذلك تدابير بناء الثقة واتباع نهج بناء إزاء هذه المسألة، بما في ذلك في إطار مناقشات جنيف الدولية بشأن الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز، مع استخدام الحوار والتفاوض والتعاون من أجل إيجاد حلول للتحديات المشتركة في المنطقة، بما في ذلك في السياق الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.62، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا". أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.62، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: ترينيداد وتوباغو، غواتيمالا، كولومبيا، ليبريا، المكسيك، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/76/L.62. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سورينام، السويد، تيمور – ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

المعارضون:

بيلاروس، بوروندي، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، الكاميرون، الكونغو، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران

الإسلامية، العراق، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، عمان، باكستان، باراغواي، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن

اعتمد مشروع القرار A/76/L.62 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا، مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ٧٦/٢٦٧).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستواصل الجمعية العامة مناقشتها المعقودة عملا بالقرار ٧٦/٢٦٢، المتخذ في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان حق النقض في الجلسة ٩٠٤٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب النرويج بالفرصة المتاحة للجمعية العامة لمناقشة هذه المسألة المقلقة للغاية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين اليوم. منذ بداية هذا العام أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا قياسيا من تجارب القذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات. علاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء الخطاب المزعج لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الأسلحة النووية وتطور برنامجها النووي المبلغ عنه. تدين النرويج بشدة سلسلة عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية. إن أعمالها هذه تشكل تهديدا للأمن الدولي وانتهاكا واضحا لعدد من قرارات مجلس الأمن.

ولذلك نأسف بشدة على حقي النقض اللذين استخدمهما الاتحاد الروسي والصين بشأن مشروع القرار S/2022/431، الذي اقترحته الولايات المتحدة في ٢٦ أيار/مايو في مجلس الأمن (انظر S/PV.9048)، مما حال دون التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء ومنع المجلس من الوفاء بولايته لصون السلم والأمن الدوليين. إن تلك التطورات تقتضي استجابة موحدة من المجلس. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يضطلع المجلس بمسؤولياته وأن يفي بالالتزام الذي تم بالفعل إرساؤه في عام ٢٠١٧ بموجب القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي أعرب فيه المجلس بالإجماع عن تصميمه على اتخاذ مزيد من التدابير الهامة في حالة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزيد من التجارب النووية أو إطلاق نظام للقذائف التسيارية قادر على الوصول إلى مسافات عابرة للقارات.

ويساور النرويج القلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما في أعقاب التقارير الأخيرة عن انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء البلد. فما زلنا في هذا الصدد نشعر بالقلق إزاء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمواصلة الإبقاء على حدودها مغلقة، مما يعوق استعداد المجتمع الدولي المستمر لتقديم المساعدة للسكان المدنيين الضعفاء. إننا نحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل التمكين من إيصال الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المتصلة بكوفيد-١٩.

ومما يبعث على القلق الشديد أن نرى الحكومة تواصل توجيه مواردها نحو تطوير أسلحة دمار شامل بدلا من استخدامها لتوفير السكن والغذاء واللقاحات التي تشتد الحاجة إليها لشعبها. لقد كان من شأن قرار المجلس المقترح أن يوسع إلى حد كبير آليات إعفاء المساعدات الإنسانية، وهو ما كان يمكن أن يكون تحديثا يأتي في الوقت المناسب، بالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية الماسة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب صوتت النرويج، بوصفها عضوا منتخبا في المجلس، مؤيدة لمشروع القرار.

ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية، وعكس مسارها، والعودة إلى الحوار، والانضمام من جديد إلى النظام الدولي لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانالو (الفلبين).

ونأسف لاستخدام حق النقض الذي أتى بنا إلى هنا اليوم. فقد حال دون وفاء المجلس بولايته واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن هذه الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة جدا والمتصاعدة. فهذا الافتقار إلى توافق الآراء بشأن مسألة عدم الانتشار يثير قلقا شديدا، لا سيما قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في آب/أغسطس. إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في جهودنا المشتركة الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تظل صامتة إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وبخاصة مسائل بهذا الحجم والتي تنطوي على تطوير أسلحة الدمار الشامل وخطر الانتشار الوشيك، مما يعرضنا جميعا للخطر في نهاية المطاف.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد جلسة اليوم في الوقت المناسب، وفقا للولاية المحددة في القرار ٢٦٢/٧٦ التي تتطلب إجراء مناقشة بشأن أسباب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم أو أكثر في مجلس الأمن. وبوصف الجمهورية الدومينيكية من مقدمي ذلك القرار، فكان من دواعي سرورها أن ترى مشاركة الدول الأعضاء الراغبة والنشطة خلال مناقشة هذا الصباح (انظر A/76/PV.77)، والتي تدل على الأهمية التي نوليها لهذه المسألة. ونعتقد أن هذه ممارسة ستكفل ألا يمر استخدام حق النقض مرور الكرام، وستكفل بدورها المساءلة وتعطي صوتا للدول الأعضاء في المنظمة بشأن المواضيع قيد المناقشة.

ويساورنا القلق في هذا الصدد إزاء تواتر استخدام حق النقض في السنوات الأخيرة، ليس فقط عندما تكون هناك تهديدات للسلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا في سياق انتهاكات حقوق الإنسان وحتى خلال الأزمات الإنسانية الحادة. ونود أن نشدد على أن حق النقض ليس حقا بل هو بالأحرى امتياز هائل وذو طابع تمييزي، ويخلق تسلسلا هرميا بين أعضاء المجلس، والأكثر من ذلك أنه قد أضعف قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات بشأن عدد من الحالات الخطيرة والتصدي لها.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بعدم الانتشار النووي الذي استُخدم حق النقض مؤخرا أثناء النظر فيه فإننا ندين إدانة قاطعة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق قذائف تسيارية، بما فيها القذائف العابرة للقارات، والتي تقوض إلى حد كبير استقرار شبه الجزيرة الكورية والمناطق المتاخمة، بما فيها بحر اليابان. إن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير وتحسين برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية مسألة تثير قلقا بالغا، وهو تهديد لا يمكن إنكاره للسلم والأمن الدوليين، وخاصة في المنطقة، وانتهاك صارخ لقرارات المجلس ونظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي أن يبذلا بشكل عاجل جهودا أكثر جدوى لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة تنفيذا كاملا وأن يستأنفا المفاوضات بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية تنفيذا كاملا ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. إن من شأن مسار العمل هذا، بما في ذلك العودة إلى طاولة المفاوضات، أن يساعد على تخفيف حدة التوترات. وفي الختام، ندعو إلى إيجاد حل سياسي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى أن ينظر فيها المجلس بطريقة موحدة وحاسمة.

السيد حمود (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديري لليختنشتاين على قيادتها للجهود التي تُوجت باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة فقد عقدنا العزم بالإجماع على تعزيز استجابة الجمعية العامة للمسائل المعروضة على مجلس الأمن عندما يخفق المجلس في التصرف بسبب استخدام أحد الأعضاء حق النقض.

إن الآلية المنشأة بموجب القرار ٢٦٢/٧٦ هي فرصة لسائر الأعضاء لمناقشة الحالات التي قد تشكل تحديا لنظام الأمن الجماعي

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك إجراء شكل من أشكال الحوار مع المجلس بشأن تلك المسائل. إن هذه التحديات بالغة الأهمية. وهي تتطلب منا جميعا أن يكون لنا رأي في كيفية التغلب عليها وتعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في معالجة المسائل الأساسية. وبينما لدى جميع الدول الأعضاء التزام بقبول قرارات المجلس وتنفيذها، يتعين على المجلس نفسه أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أدى الركود داخل المجلس في أداء مهامه إلى تفاقم التوترات في مناطق النزاع وأدى إلى التصعيد في الحالات ذات الصلة. وفي هذا السياق يجب على الجمعية العامة أن تؤدي دورا في العمل على استعادة السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة القانون الدولي. هذه هي مسؤوليتنا المشتركة. ولهذا السبب يدعو الأردن إلى الحوار والتسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها.

واليوم يتعين على المجتمع الدولي أن ينهض على وجه الاستعجال بنزع السلاح النووي من أجل تمهيد الطريق لعالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك يؤكد الأردن مجددا على أهمية المؤتمر الاستعراضي العاشر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نظرا للدور الحاسم الذي تضطلع به المعاهدة في مجال الأمن الدولي. ويظل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار الهدف الاستراتيجي لجهودنا الجماعية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونعتقد أن مناقشة اليوم يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على احتمالات نجاح المؤتمر الاستعراضي.

وفي الختام، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لاتخاذ إجراءات حازمة من أجل السلم والأمن، وسيواصل الأردن العمل مع جميع الشركاء والأصدقاء لتحقيق ذلك الهدف.

السيد كولهانيك (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به صباح اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يساور الجمهورية التشيكية قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بالأنشطة النووية المستمرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتوضح قرارات مجلس الأمن بجلاء تام أنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألا تجري تجارب نووية ويجب أن تتخلى فورا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وأن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على مدى السنوات الثلاث الماضية، عجّلت ببرنامجها لتطوير القذائف التسيارية العابرة للقارات تعجيلا كبيرا ووسعت نطاقه وحسنته. وتأسف الجمهورية التشيكية لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخلت عن الوقف الاختياري الذي أعلنته من جانب واحد وتواصل تطوير قدراتها في مجال القذائف التسيارية. إن تلك التطورات المثيرة للقلق، إلى جانب القدرات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تشكل أكثر العوامل المزعزعة للاستقرار إثارة للقلق في المنطقة وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

لقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية هذا العام عددا غير مسبوق من التجارب الصاروخية، إذ أطلقت أنواعا جديدة من القذائف التسيارية، بما في ذلك قذائف تسيارية عابرة للقارات، وقذائف تسيارية تُطلق من الغواصات، وربما حتى مركبة انزلاقية بسرعة تفوق سرعة الصوت. إن تلك الأنشطة تبرهن على وجود نوايا قوية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعظيم قدراتها في مجال القذائف التسيارية. والجمهورية التشيكية تدين بشدة تلك الأعمال غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية ومنظومات إيصال القذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وعلى الامتثال التام لجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية.

وندعوها إلى استئناف الحوار مع الأطراف ذات الصلة وإلى الاستعداد للمشاركة بصورة مجدية في أي عملية دبلوماسية مقبلة تهدف إلى ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ومن المؤسف أنه بسبب استخدام روسيا والصين لحق النقض لم يتمكن المجلس من الرد بفعالية على الاستفزازات الأخيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا ندعو جميع أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراء عاجل بشأن هذه المسألة. ونحث في الوقت نفسه جميع الدول الأعضاء على التصدي للتهرب من الجزاءات الذي يمّكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مواصلة مسارها العسكري الخطير والمهدد على حساب شعبها، وخاصة في ضوء التفشي الحالي لجائحة مرض فيروس كورونا في البلد. وخلافا لمزاعم النظام المتكررة، لم يكن أحد في حالة حرب مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعقود عديدة. ومع ذلك فإن الحقيقة المحزنة هي أن النظام في حالة حرب مع البشرية ومع مواطنيه، الذين ينكر عليهم حقوقهم الأساسية. وإلى أن يعترف نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذلك، سنؤيد استمرار الجزاءات، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر جمهورية جزر مارشال بقلق بالغ إزاء أي تهديد متزايد يشمل الأسلحة النووية في سائر منطقتنا في آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة فيما يتعلق بكوريا الشمالية. ويؤسفنا بشدة أن جلسة الجمعية العامة اليوم قد نجمت عن حق النقض الذي استخدمه مؤخرا اثنان من الأعضاء الدائمين في المجلس، وهما الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، بشأن مشروع قرار مجلس الأمن S/2022/431. فلقد أوقف حق النقض جزاءات الأمم المتحدة المعززة والمقترحة لمواصلة تنفيذ الفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والتي أعرب فيها المجلس عن تصميمه على اتخاذ المزيد من التدابير الهامة. لقد اتُخذ ذلك القرار بالإجماع ودون امتناع أي عضو عن التصويت. ويبدو الآن أن المجلس لم يعد قادرا على الوفاء بوعوده.

إن جزر مارشال تتحدث عن تجارب الأسلحة النووية والتعرض لها بسلطة فريدة. فنحن ما زلنا نتعامل مع العواقب المروعة للتجارب النووية البالغ عددها ٦٧ التي أُجريت على أراضينا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨. نحن لا نستخدم صوتنا من منطلق سياسي، ولكن من منطلق إنسانيتنا وتجربتنا. لقد ذكّرنا العالم على مدى عقود بأنه ينبغي ألا يواجه أي شعب آخر عواقب التعرض النووي مرة أخرى. واليوم يجب للأسف أن نذّكر العالم بذلك مرة أخرى، وهذا في الحقيقة أمر غير مقبول. إننا نشعر بالقلق إزاء الاحتمال الحقيقي بشكل متزايد لأن تجري كوريا الشمالية تجربة نووية أخرى في منطقتنا، والتي ستكون سابع تفجير من نوعه منذ عام ٢٠٠٦.

وبوصفنا دولة عضوا فنحن نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة، دون تمييز. إن كل عضو في هذه الهيئة يشعر بالقلق، وينبغي ذلك، إزاء الأزمات الإنسانية والجائحات العالمية في كوريا الشمالية وفي أي مكان آخر، وينبغي له أن يستجيب وفقا لذلك. ولكن الأزمة الإنسانية ببساطة ليست عذرا للمجلس للإيحاء بأن تهديدا نوويا متزايدا هو بشكل ما أمر مقبول. ولكي نكون واضحين، لا يمكن قبول مثل هذا التهديد، بالنسبة لنا ولأي أحد آخر. جزر مارشال ليست عضوا دائما في المجلس، ولكننا نحث الدول الأعضاء الدائمة على استخدام حق النقض بحكمة، من فضلكم. إن هذا المركز بطبيعته مقترن بمسؤولية عالمية أوسع نطاقا وتتجاوز بكثير المصالح الذاتية الوطنية المباشرة أو المنافسات الاستراتيجية. وتظل كوريا الشمالية مسؤولة أمام منطقتنا وأمام العالم عن أعمالها. ولكن يظل مجلس الأمن وأعضاؤه أيضا مسؤولين عن قيادتهم أو غيابهم. ويمكننا في هذا الصدد، بل يجب علينا، أن نفعل أفضل من ذلك.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة الجمعية العامة اليوم. الدبلوماسية والحوار يمثلان السبيل الوحيد نحو السلام والرخاء لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولسلامة وأمن المنطقة. إننا نكرر نداءنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تعاود الانخراط مع المجتمع الدولي، ولكن

ما دامت ترفض الاستجابة للمبادرات الدبلوماسية وتواصل تطويرها لأسلحة الدمار الشامل فيجب علينا أن نتصرف وسوف نتصرف.

لقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا العام وحده أكثر من ٣٠ تجربة للقذائف التسيارية، وكلها محظورة بشكل صريح بموجب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع. علاوة على ذلك، تُظهر تلك التجارب تصميم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النهوض بقدراتها النووية وتنويعها. وهذا تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين ويتطلب إدانة دولية وعملا جماعيا. فليس من مصلحة أحد أن يرى دولة أخرى تمتلك أسلحة نووية. يجب التمسك بنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتسخيره بالكامل، والذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه، وذلك من أجل ضمان الإزالة الكاملة والتي يمكن التحقق منها لجميع برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل.

وكندا، شأنها شأن كثيرين آخرين تكلموا هنا اليوم، تدين تجارب القذائف التسيارية المتكررة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد نكثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزامها بوقف تجارب القذائف الطويلة المدى، ولم تتخذ أي خطوات ملموسة للوفاء بالتزامها بتعزيز السلام في شبه الجزيرة الكورية، واستمرت في إظهار تجاهل صارخ لقرارات المجلس على مدى سنوات عديدة.

(تكلم بالفرنسية)

ومع ذلك أخفق مجلس الأمن في اتخاذ إجراء بالإجماع. ونظرا لخطورة الحالة أود التشديد على خيبة أمل كندا إزاء عجز المجلس عن التصدي الفعال باتخاذ قرار والتمسك بقراره السابق باتخاذ مزيد من التدابير إذا شرعت كوريا الشمالية في إجراء المزيد من التجارب للقذائف التسيارية العابرة للقارات. وينبغي أن نؤكد أن الجزاءات مصممة لاستهداف برنامج أسلحة الدمار الشامل لهذا البلد. وهذه الجزاءات لا تخلق عقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية لشعب كوريا الشمالية، كما قد يجادل البعض. فلا يهدف أي من التدابير التي تفرضها قرارات المجلس ذات الصلة إلى إلحاق الضرر بالسكان المدنيين. بل على العكس من ذلك، تنص جميعها على أن الأنشطة الإنسانية مسموح بها وأنه يمكن منح إعفاءات إذا لزم الأمر. ونود أيضا التأكيد على أنه لو تم اعتماد مشروع قرار المجلس S/2022/431، الذي اعترض عليه عضوان، لكان قد زاد من تبسيط الإجراء الحالي للإعفاءات الإنسانية من خلال اشتراطه أن تصدر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) قائمة بفئات المواد المحددة بشكل جيد والتي يمكن إعفاؤها من نظام الجزاءات لأسباب إنسانية.

إننا نرحب بجهود المجلس لتمكين الإعفاءات الإنسانية وإيصال السلع للمساعدة الإنسانية. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم قدرة العاملين في المجال الإنساني على إيصال المساعدات منذ عام ٢٠٢٠. ندعو كوريا الشمالية إلى قبول عروض المجتمع الدولي بتقديم المعونة من أجل مساعدتها في مواجهتها لجائحة مرض فيروس كورونا ومساعدتها على تجنب ما تبدو أنها مجاعة وشيكة على أراضيها. إن كندا والمجتمع الدولي بأسره على استعداد لدعم كوريا الشمالية. وكما قلت في بداية بياني، فإن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد للمضي قدما. نحث كوريا الشمالية على إنهاء سلوكها المزعزع للاستقرار، والوفاء بالتزاماتها الدولية، واتخاذ خطوات ملموسة للحد من التوترات في المنطقة، والنظر في التكاليف الإنسانية لأفعالها. وفي غياب مسار للتقدم قابل للتطبيق، فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن على معالجة هذه المسألة وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات المجلس بالكامل.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة، والتي تأتي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ لهذه الدورة، والذي نص على عقد جلسة رسمية للجمعية العامة في غضون ١٠ أيام عمل من قيام عضو دائم في مجلس الأمن أو أكثر من عضو باستخدام حق النقض (الفيتو).

وتعد هذه الجلسة التاريخية هي المرة الأولى التي يتم فيها تفعيل هذا القرار الهام، والذي كانت دولة الكويت من ضمن الدول التي تبنته عندما تم طرحه في الجمعية العامة إيمانا منها بأن هذا القرار سيعزز من دور الجمعية العامة ويعزز العلاقة ما بين الجمعية العامة ومجلس

الأمن. كما أنه سيساهم في التأكيد على مبدأين أساسيين لدولة الكويت، وهما الشفافية والمساءلة.

إن استخدام حق النقض من قبل بعض الدول الخمس دائمة العضوية في حالات عديدة ساهم في النيل من عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته، وولد حالة من الإحباط لدى الشعوب والمجتمع الدولي نتيجة لعدم اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. إننا نؤمن بأن حق النقض، هذا الامتياز الاستثنائي الذي تتمتع به فقط خمس دول في العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، هو مسؤولية أولا وقبل أي شيء آخر.

لقد تابعنا مجريات جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٦ أيار/مايو تحت بند عدم الانتشار، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9048)، واطلعنا على التقرير الخاص (A/76/853) الذي قدمه رئيس مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بخصوص استخدام حق النقض خلال هذه الجلسة. ويعتبر حق النقض هذا المرة الأولى التي يحصل فيها انقسام وعدم توافق في مجلس الأمن على ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ ١٥ عاما. وفي هذا السياق نود التطرق إلى النقاط التالية.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي واحدة من أقدم القضايا المطروحة أمام الأمم المتحدة ومن أكثرها خطورة. وتابعنا جميعا بقلق شديد خلال الفترة الماضية ارتفاع حدة التوتر في تلك المنطقة الحيوية وما واكبها من خطر التصعيد العسكري إثر إطلاق صواريخ بالستية عابرة للقارات من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك في ٢٤ أيار/مايو، وما لحقها من إطلاق صواريخ بالستية أخرى خلال الأيام القليلة الماضية. تدين الكويت إطلاق تلك الصواريخ الباليستية، لما تشكله من انتهاك لقرارات مجلس الأمن وتهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد دولة الكويت على أهمية الحل السلمي لهذه الأزمة، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو إلى انخراط كافة الأطراف في حوار ومفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي يفضي إلى إرساء الاستقرار والسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. نشدد على ضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، والتي نصت على حسن الجوار، وحل المنازعات بالطرق والوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأخرى.

وتجدد دولة الكويت موقفها المبدئي والثابت تجاه قضايا عدم الانتشار، والمتمثلة في إدانة استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وزمان ومن قبل أي طرف كان باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي. ونؤكد أيضا على ضرورة الحفاظ على نظام عدم الانتشار الدولي، مجددين قناعتنا في هذا الصدد بأن الأمن والأمان والاستقرار في العالم لن يتحقق إلا بنزع السلاح النووي والتخلص منه بالكامل ونهائيا.

وفي الختام، نأمل أن يتمكن المجلس من استعادة وحدته تجاه قضايا عدم الانتشار، بما فيها ما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن يضطلع المجلس بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب أوتياروا نيوزيلندا بعقد الجمعية العامة لهذه المناقشة الهامة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ندين بشدة أفعالها التصعيدية وانتهاكاتها المستمرة لقرارات مجلس الأمن. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من تجارب القذائف التسيارية والدخول في حوار هادف مع الأطراف الرئيسية من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتظل أوتياروا نيوزيلندا ثابتة في معارضتها لبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامج قذائفها التسيارية غير المشروعة، فهي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين مع ما قد يترتب عليها من عواقب كارثية. والمؤشرات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستعد لإجراء تجربة نووية تثير قلقا شديدا. إن أي

تجربة من هذا القبيل ستكون انتهاكا صارخا للقاعدة الدولية المناهضة للتجارب النووية. وبوصف نيوزيلندا طرفا في كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية فإنها تعارض بشدة جميع التجارب النووية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تذكير صارخ بالأهمية المستمرة لعملنا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وبسبب وجوب أن نسعى جاهدين لتحقيق نتيجة طموحة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس.

ونيوزيلندا ملتزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونشجع جميع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضت لردع الأسلحة التسيارية والبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ولاياتها القضائية. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع قرار مجدد بشأن الجزاءات في الأسبوع قبل الماضي (انظر S/PV.9048). ولهذه النتيجة عواقب حقيقة على الصعيد العالمي. لقد كان مشروع القرار المقترح (S/2022/431) سليما، وحظي بتأييد ١٣ عضوا في المجلس – أي بأغلبية واضحة.

إن عجز المجلس عن اعتماد مشروع قرار من هذا القبيل هو نتيجة مباشرة لتصرف عضوين دائمين. واستخدام حق النقض، لأول مرة بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٦، منع المجلس مرة أخرى من الوفاء بمسؤوليته وقوض مصداقيته ثانية. وعارضت نيوزيلندا، إلى جانب مجموعة من الدول الصغيرة، حق النقض منذ بدء العمل به. ولا نزال على اقتناعنا الراسخ بأنه لا مكان لتلك الآلية غير الديمقراطية التي عفا عليها الزمن في الأمم المتحدة، وخاصة عندما تستخدم في السعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية بدلا من استخدامه لصالح السلم والأمن الجماعيين.

وندعو روسيا والصين إلى العمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن، والامتناع عن عرقلة مشاريع قرارات مجلس الأمن، وتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى طاولة المفاوضات. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق نتيجة سلمية إلا من خلال الحوار.

ونحث أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعطاء الأولوية لاستجابتها للحالة الإنسانية المتردية التي يضاعفها حاليا مرض فيروس كورونا، وتيسير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية الدولية لإيصال السلع الإنسانية الأساسية، مثل الأغذية والأدوية. وتؤيد أوتياروا نيوزيلندا إجراء تقييم مستقل للاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالفرصة التي أتيحت اليوم للجمعية العامة للإعراب عن شواغلها بشأن هذه المسألة المهمة. وهي تمثل حالة اختبار لمبادرة حق النقض المعتمدة حديثا. ونيوزيلندا مؤيد قوي لتلك المبادرة وتأمل أن تشجع أعضاء المجلس على العمل بجد أكبر لتحقيق نتائج تخدم الصالح العام.

وتتفق نيوزيلندا مع النقطة التي أثارها في وقت سابق اليوم ممثل ليختنشتاين ومفادها أنه عندما يعجز مجلس الأمن عن العمل، يمكن للجمعية العامة أن تؤدي دورا بناء في إيجاد سبل محتملة للمضي قدما، بهدف تحسين فعالية الأمم المتحدة ككل. ويمكنها أن تفعل ذلك باتخاذ قراراتها الخاصة بشأن المسألة المعروضة عليها، إذا اختارت ذلك. والقرار ٢٦٢/٧٦ ليس إلزاميا في هذا الصدد. ونحن مهتمون بالاستماع إلى الرأي الجماعي بشأن الشكل الذي قد يبدو عليه هذا الأمر خلال هذه المناقشة.

السيدة ليندیرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالتذكير بقرار الجمعية العامة المعتمد بالإجماع المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل الذي ينص على عقد جلسات كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٦). وهذا نجاح كبير للجمعية العامة من حيث تعزيز دورها داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يجعل حق النقض أكثر شفافية – ونأمل أن يكون كذلك – من حيث الإسهام في استخدام حق النقض على نحو أكثر مسؤولية.

وبينما لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه في المفاوضات الحكومية الدولية لجعل مجلس الأمن يجسد حقائق القرن الحادي والعشرين، ترحب ألمانيا بالآلية الجديدة بوصفها خطوة تمس الحاجة إليها في تحقيق الشفافية والمساءلة في عمل مجلس الأمن.

وتنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وتنص أيضا على أن يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولذلك، نتوقع من مجلس الأمن أن يتصرف عندما يكون هناك خرق واضح ومستمر للسلم والأمن. وإذا رفض عضوان في المجلس الاضطلاع بتلك المسؤولية، فإنهما يفعلان ذلك بما يخالف مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ومن المؤسف أن هذا ما حدث. وعلى مدى أشهر عديدة، شهدنا سلسلة لم يسبق لها مثيل من تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام منظومات متزايدة التنوع في جميع المديات، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات – التي أطلق آخرها في نهاية الأسبوع الماضي. وتقوض تلك الاختبارات السلم والأمن الدوليين فضلا عن النظام العالمي لعدم الانتشار. كما أنها تشكل خطرا لا يمكن التنبؤ به على الطيران المدني الدولي والملاحة البحرية الدولية في المنطقة.

وإلى جانب الأدلة على الأنشطة النووية الجارية، تبين تلك الأعمال المتهورة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل النهوض بقدراتها النووية وتنويعها – وكلها انتهاكات صارخة لالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يمكن أن تكون الحالة أكثر وضوحا. ويقع على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزام قانوني بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التأكد من التقيد بقراراته. فمصداقيته تتوقف على ذلك. ويعتمد أمننا على ذلك.

ويؤسفني بالغ الأسف أن مجلس الأمن قد فشل في اعتماد مشروع القرار S/2022/431، الذي يهدف إلى إدانة سلسلة عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية مؤخرا وتعزيز التدابير المتخذة ضدها – على الرغم من تأييد ١٣ عضوا في مجلس الأمن. ويؤسفني بالغ الأسف أن روسيا والصين تحميان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التدقيق الدولي، ومن ثم تسمحان بأعمالها غير القانونية والمتهورة والخطيرة وتتغاضيان عنها.

واسمحوا لي أن أكون واضحا: في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، أعرب مجلس الأمن بالإجماع عن تصميمه على اتخاذ مزيد من التدابير المهمة، واتخذ قرارا رسميا بأنه سيتخذ إجراء لزيادة تقييد تصدير النفط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة إجراء تجربة للقذائف التسيارية العابرة للقارات. وانتهكت روسيا والصين هذا القرار باستخدامهما حق النقض.

ومما يزيد من الصدمة أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية كبيرة عن دعم نظام عدم الانتشار، الذي تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستخفاف به. وتتوقع الدول الأعضاء سلوكا أفضل من المجلس وأعضائه. إنها تتوقع من مجلس الأمن أن يدين سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يؤكد من جديد التزامها بالتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ونتوقع موقفا موحدا ومزيدا من التدابير المهمة من مجلس الأمن.

ولذلك، أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكون واضحة وتمتثل أخيرا لقرارات المجلس، وأن تتخلى عن أسلحتها غير المشروعة في مجال أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن تدخل في مفاوضات مجدية بشأن هذا الموضوع.

كما أحث روسيا والصين على عكس مسارهما والارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهما عن صون السلم والأمن الدوليين. إننا بحاجة إلى استجابة قوية وموحدة من مجلس الأمن لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اتخاذ المزيد من الإجراءات المتهورة.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ماليزيا بعقد هذه الجلسة العامة – وهي المرة الأولى التي تجري فيها الجمعية العامة مداولات عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦.

ويرى وفد بلدي أن هذه الجلسة جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة. وستسهم في تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسائل السلام والأمن، بينما يتصرف المجلس بالنيابة عن عموم الأعضاء. كما أنها ستحسن المساءلة بشأن استخدام حق النقض ريثما يتم إلغاؤه فعليا.

وتؤكد ماليزيا من جديد بشكل لا لبس فيه اعتقادها بأن قيام أي دولة بتطوير وشراء أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات وقدرات بصورة غير مشروعة أمر غير مقبول ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح معه.

ولا تزال ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما فيما يتعلق بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتزيد هذه البرامج من التوتر وعدم الاستقرار وتعرقل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي طال أمده في شبه الجزيرة. وندين الارتفاع مؤخرا في عدد تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن أي أعمال استفزازية وغير قانونية أخرى، والتقيد بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها الدولية، والتخلي عن جميع أسلحتها النووية، والوقف الفوري لبرامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء عمليات إطلاق القذائف اللاحقة من جانب جمهورية كوريا والولايات المتحدة في وقت مبكر من هذا الأسبوع.

وتعتقد ماليزيا بضرورة أن تستند جميع الجهود المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية إلى إعادة تأكيد الالتزامات المشتركة بصون السلم والأمن الدوليين. وما زلنا مقتنعين بأن مصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستخدم على أفضل وجه بعودتها الفورية إلى طاولة المفاوضات. وفي ذلك الصدد، تشدد ماليزيا على أهمية ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المعنية والحاجة إلى استئناف الحوار من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وينبغي أيضا تكثيف الجهود لتحسين الحالة الإنسانية التي يواجهها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تقديم المعونة إلى المحتاجين.

في الختام، يكرر وفد بلدي تأكيد الحاجة إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراء سريعا وفعالا بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل المجلس مراعيا للشواغل الإنسانية الحقيقية في أدائه لواجباته في صون السلم والأمن الدوليين.

وتكرر ماليزيا تأكيد التزامها المستمر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحن على استعداد لمواصلة تعاوننا الكامل مع المجلس، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن التغلب على التحديات الراهنة في نهاية المطاف إلا من خلال التسوية السياسية السلمية.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77)، وتود أن تضيف مزيدا من الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن الجلسة العامة اليوم هي أول تنفيذ للإجراء المنشأ بموجب القرار ٢٦٢/٧٦. وتسهم هذه الآلية الجديدة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة بالسماح للجمعية العامة على وجه السرعة، في ضوء استخدام حق النقض في مجلس الأمن، بإجراء مناقشة بشأن مسألة أمنية رئيسية، مثل عدم الانتشار المتصل ببرنامج أسلحة الدمار الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اختبار القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية وغيرها من القذائف، بما في ذلك عمليات الإطلاق التي أجريت مؤخرا في ٥ حزيران/يونيه، والتي تشكل انتهاكات صارخة لالتزاماتها بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن. وتشكل تلك الأنشطة تهديدا للأمن الإقليمي والدولي وهيكل عدم الانتشار المتعدد الأطراف الذي تعهدت إيطاليا بدعمه.

وتحث إيطاليا بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع الالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والتخلي عن أية برامج أخرى قائمة في مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه؛ والعودة في وقت مبكر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال الكامل لهما؛ والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتحث إيطاليا جميع الدول الأعضاء على مشاركتنا في الإدانة القاطعة لسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي إعادة تأكيد التزام ذلك البلد بالتخلي عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وفي ذلك الصدد، نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن مجلس الأمن – بسبب معارضة اثنين من أعضائه الدائمين – فشل في الاستجابة بسرعة للتهديدات التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي التصرف وفقا لمداولاته السابقة. لنكرر التأكيد مرة أخرى على أن إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتطلب ردا موحدا وحاسما من المجتمع الدولي، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن مزيدا من التدابير المهمة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعلم أن اليوم يمثل المرة الأولى التي يطلب فيها إلى الجمعية العامة وفقا للقرار ٢٦٢/٧٦ أن تنظر في مسألة استند بشأنها عضو دائم في مجلس الأمن أحكام إلى الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وتعقد هذه الجلسة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ إجراء بشأن مسألة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وعدم قدرة المجلس على التصرف في الوقت الذي ينبغي له أن يتصرف فيه هو أحد أعراض الضعف الكبير في المؤسسة، التي هي في أمس الحاجة إلى الإصلاح. ولهذا السبب، ما فتئت جنوب أفريقيا تدعو باستمرار إلى الإصلاح العاجل لمجلس الأمن لكفالة تمثيله لجميع الدول الأعضاء.

وما برحت جنوب أفريقيا تؤكد من جديد باستمرار مركزية الجمعية العامة ودورها وسلطتها بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وشمولا للجميع. وسلطة الجمعية العامة مبيَّنة بوضوح في المواد ١٠ و ١٥ و ٢٤ من الميثاق، التي تنص على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بواجباته بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة. واشتراط أن يقدم المجلس أيضا تقريرا سنويا – فضلا عن تقارير خاصة، عند الضرورة – إلى الجمعية العامة دليل آخر على مركزية الجمعية العامة. ولذلك، فإننا نقدر الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم لممارسة سلطة الجمعية العامة وفقا لذلك.

ويساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء استمرار تطوير برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ويساورنا قلق بالغ إزاء عمليات الإطلاق مؤخرا للقذائف التسيارية والقذائف التسيارية العابرة للقارات، التي تستفيد من التوترات العالمية المتزايدة وتختبر تصميم مجلس الأمن وقدرته على العمل. ويعتقد وفد بلدي أنه من المؤسف عدم تمكن المجلس من صياغة رد موحد على الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تعتقد أنه ينبغي للمجلس بذل كل ما في وسعه لتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتباع طريق نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل، والعودة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والواقع أن هذا هو القصد من أحد أشمل نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن حاليا، ومن الضروري أن تمتثل جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الدول الأعضاء لتلك القيود بغية تنفيذ الهدف الأوسع نطاقا. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن القائمة بشأن هذه المسألة وغيرها.

ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن تنفيذ الجزاءات ينبغي أن يفرض دعما لعمليات السلام الأوسع نطاقا وبغية تشجيع الحوار السياسي. ولذلك ينبغي أن يوازن تنفيذها بتوفير إعفاءات لدواع إنسانية. وينبغي ألا يعاني شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا داع نتيجة للإجراءات التي تتخذها حكومة بلده والتي لا تتفق مع جهود المجتمع الدولي لمنع تطوير أسلحة نووية تهدد السلم والأمن العالميين.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى العودة إلى المفاوضات بغية إيجاد حل يعالج مسألة شبه الجزيرة الكورية بطريقة شاملة. وفي نهاية المطاف، لا يمكن حل مثل هذه النزاعات التي تبدو مستعصية على الحل إلا من خلال الحوار. ولذلك، من المهم للمجلس أن يدعم جميع الجهود الرامية إلى الحوار في شبه الجزيرة ويظل ملتزما بتلك الجهود.

السيدة لوك (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77).

نرحب بالمناقشة التاريخية التي أجرتها الجمعية العامة اليوم عملا باعتمادها بالإجماع مؤخرا القرار ٢٦٢/٧٦، الذي تشرفت إستونيا بأن تكون من مقدميه. وتأسف إستونيا عميق الأسف لأن عضوين دائمين استخدما حق النقض خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٦ أيار/مايو (S/PV.9048) في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بعدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن مسؤولية وسلطة لم يسبق لهما مثيل لصون السلم والأمن الدوليين. وتلك المسؤولية والسلطة تمنحان سلطة التصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، مع مراعاة مصالح الأمم المتحدة ككل. إنهما تنطويان على كفالة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة ردا على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وترى إستونيا أن الممارسة الروسية والصينية لحق النقض لم تكن بطريقة مسؤولة، وسمحت بتصاعد الحالة الخطيرة جدا في شبه الجزيرة الكورية. وقد أحطنا علما بتفسيرات العضوين الدائمين، ولكننا نجدها غير مقنعة للأسباب التالية.

في هذا العام وحده، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل ١٨ جولة من تجارب القذائف التسيارية، بما في ذلك ست عمليات إطلاق للقذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد أظهر النظام التزامه بتطوير برنامجه النووي قولا وفعلا. وندين تماما تلك الأنشطة، التي تشكل انتهاكا واضحا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع وتمثل تهديدا خطيرا لجيران كوريا الشمالية والمنطقة والسلم والأمن الدوليين. ومن واجب المجلس أن يتصدى لهذه التهديدات بطريقة قوية وحاسمة، وأن يبعث برسالة إدانة باسم مجتمع الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، عندما يفشل مجلس الأمن في التمسك بقراراته، فإنه يخاطر بتقويض سيادة القانون وإضعاف النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومشروع قرار مجلس الأمن S/2022/431، الذي قدمته الولايات المتحدة، هو رد ضروري ومناسب ومدروس على التهديد والانتهاكات المطروحة. ويتضمن النص عناصر مهمة تهدف إلى زيادة احتواء أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك تدابير للتصدي لأنشطتها السيبرانية الشريرة، التي تؤدي دورا متزايد الأهمية في تمويل برنامجها للأسلحة. وكان من شأن النص أيضا أن يزيد من تيسير إيصال المعونة الإنسانية. ولتبرير حق النقض، قيل إن الجزاءات الإضافية لن تؤدي إلا إلى تفاقم محنة سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا مثال واضح على التلاعب بالوقائع والحقيقة. وبدلا من أن تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سكانها بالغذاء والدواء والخدمات الأساسية، فإنها تنفق مواردها على برنامجها للأسلحة. إن تخفيف العقوبات لن يجعل حياة الكوريين الشماليين العاديين أفضل. فالحالة الإنسانية الرهيبة التي يتعين عليهم تحملها تقع قطعا في أيدي النظام الحاكم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسياساته.

أخيرا، يساورنا القلق إزاء الرسالة التي يبعث بها استخدام حق النقض إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك إلى الجهات الأخرى التي يحتمل أن تنشر هذه الأسلحة. والواقع أننا شهدنا بالفعل رد فعل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي ٥ حزيران/يونيه، أي بعد تسعة أيام من استخدام حق النقض ومنع عمل المجلس، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب على إطلاق ثمانية صواريخ تسيارية. ومن خلال استخدام حق النقض، تلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إشارة من العضوين الدائمين في المجلس مفادها أن استفزازاتها الخطيرة يمكن أن تمضي قدما دون عواقب.

إن التهديد الذي يشكله تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل يؤثر علينا جميعا. ولذلك، نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا وصارما. ونحث الصين وروسيا على العمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن بطريقة مسؤولة للتصدي للتهديد المتزايد الذي تشكله الأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف استفزازاتها، والاستجابة بشكل إيجابي وبناء لعروض الحوار المقدمة من الولايات المتحدة، واتخاذ خطوات ملموسة نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تؤيد سلوفينيا الولاية الدائمة التي اعتمدت مؤخرا لإجراء مناقشة للجمعية العامة عندما يستخدم حق النقض في مجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٦). ونرى أنها خطوة مهمة نحو مزيد من المساءلة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونأمل ألا يلزم استخدامه في كثير من الأحيان، لأننا بحاجة إلى مجلس أمن فعال. ومع ذلك، عندما يستخدم حق النقض، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية معالجة الحالة. ولذلك، نرحب بمناقشة اليوم ونأمل أن تعزز تعددية الأطراف وتكفل قدرا أكبر من المساءلة عن القرارات المتخذة في مجلس الأمن، مع عدم إعاقة عمله ودوره المهم داخل منظومة الأمم المتحدة بأي شكل من الأشكال.

وتثير أحدث سلسلة من الاستفزازات التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قلقا متزايدا، وقد أدت إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية. ويساور سلوفينيا قلق بالغ إزاء مؤشرات الأنشطة النووية الجارية في مواقع مختلفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكل العدد غير المسبوق من عمليات إطلاق القذائف التسيارية في الأشهر الخمسة الماضية تهديدا تصعيديا للاستقرار الإقليمي والعالمي وانتهاكا صارخا لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وتهيب سلوفينيا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية دون مزيد من الإبطاء وأن تستأنف الحوار مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للتمكين من اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذا كاملا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وكذلك إلى نظام عمليات التفتيش في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما فتئت سلوفينيا دائما مؤيدا قويا للحوار، ولكننا نعتقد أيضا أن الجزاءات أداة مهمة تحت تصرف مجلس الأمن. والهدف من الجزاءات التي يأذن بها المجلس هو المساعدة على كفالة وصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وتشمل جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومشروع قرار مجلس الأمن المقترح (S/2022/431)، الذي لم يعتمد بسبب استخدام حق النقض، نظاما شاملا للإعفاء لأسباب إنسانية يمكن أن تيسر إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث الوضع الإنساني المتدهور مثير للقلق. لسوء الحظ، يبقي النظام حدوده مغلقة ويواصل تقييد وصول المساعدات الإنسانية. ورفض أيضا عروضا للقاحات مرض فيروس كورونا.

في الختام، من الضروري أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في حماية السلام والاستقرار والقانون الدولي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والبقاء مصممين على منع أي تدهور إضافي للحالات الأمنية والإنسانية في شبه الجزيرة الكورية. وندعو أعضاء المجلس إلى السعي إلى الوحدة، والعمل بحزم، واتخاذ الخطوات المناسبة لعكس مسار أي مخاطر إضافية يشكلها سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النظام العالمي لعدم الانتشار.

لسيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77)، وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن اتخاذ إجراءات حاسمة دون تأخير لمنع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي مهمة تقع على عاتق مجلس الأمن في سياق اضطلاعه بواجبه عن حماية السلام والأمن الدوليين. بيد أنه في كثير من الأحيان يتعذر على مجلس أمن منقسم أداء ذلك الدور. وعندما لا يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، يجب على الجمعية العامة أن تتدخل. ولذلك، تؤيد كرواتيا بقوة اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦، المسمى بقرار حق النقض. واليوم، نشهد عمل آليته للمرة الأولى، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نشعر بسرور كبير. فالمناقشة التي نجريها فرصة طيبة للأعضاء الدائمين في المجلس لشرح سبب استخدامهم لحق النقض وفرصة طيبة لكي يقيم الآخرون ما إذا كانوا يعتقدون أن استخدامه كان له ما يبرره أم لا. ويمكننا جميعا أن نتعلم شيئا من هذا الحوار الشفاف والشامل. ولكن إذا لم يؤد الحوار إلى إحراز تقدم، فإن للجمعية العامة أيضا ولاية تكفل لها اتخاذ إجراءات وصون السلام والأمن عندما لا يفعل مجلس الأمن ذلك.

قبل أسبوعين بالضبط، في ٢٥ أيار/مايو، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث قذائف، بما في ذلك قذيفة تسيارية عابرة للقارات. إن توالي عمليات إطلاق القذائف منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وكان آخرها قبل بضعة أيام فقط، وعزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تصعيد هذه الأفعال، يهددان السلام والأمن الدوليين والإقليميين. كما أن استئناف البلد التجارب النووية يشكل انتهاكا صارخا لالتزاماته بموجب الكثير من قرارات مجلس الأمن، والتي أكدها المجلس بالإجماع في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي يواصل إجراء تجارب تفجيرات نووية واسعة النطاق في القرن الحادي والعشرين. وتطوير البلد للأسلحة النووية والقذائف يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي ويقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ولذلك، فإننا ندين إطلاقها للقذائف التسيارية بأشد العبارات الممكنة. ونطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تتخلى فورا عن أسلحتها النووية وأسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وإننا على قناعة تامة أيضا بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات أكثر شجاعة للتصدي لمساعي بيونغ يانغ إلى الانتشار. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراء في ٢٦ أيار/مايو (S/PV.9048)، في انتهاك مباشر لقراره الذي اتخذه بالإجماع ٢٣٩٧ (٢٠١٧). ونحثه على الوفاء بالتزاماته.

أخيرا، نحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، فهي لبنات بناء السلام والأمن الدوليين. ونحث أيضا أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، على إيلاء الأولوية للسلام والأمن العالميين على المدى الطويل بدلا من المصالح الوطنية القصيرة الأجل.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها إحدى الدول الموقعة في منطقتنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت، ولا تزال، مؤيدا قويا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ففي عام ١٩٧٤، اقترحت إيران فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعملت جاهدة منذ ذلك الحين على تنفيذ تلك المبادرة النبيلة. وعلاوة على ذلك، فإن إيران، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين للاستخدام الأكثر منهجية

للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر، أظهرت التزامها التام بالإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

إن مجلس الأمن لا يتبع نهجا متوازنا إزاء المسألة النووية لكوريا الشمالية، لأنه يركز على شواغل الدول الغربية وحدها. وفرض المجلس أشد وأشمل الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون إيلاء الاعتبار الواجب للآثار الضارة لقراراته على المسائل الأمنية الدولية والمسائل السياسية والإنسانية. ففرض الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يكن ذا فائدة للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أدى أيضا إلى تدهور الترتيبات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وتعقدها. وعلاوة على ذلك، تعوق تلك التدابير إيصال الإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة حيثما تشتد الحاجة إليها، وهو ما يلحق أضرارا بالغة بالفئات السكانية الضعيفة.

ومما يدعو للأسف الشديد أن سلطة مجلس الأمن وصلاحياته قد أسيء استعمالهما مرارا من جانب بعض الدول التي تعتبر الجزاءات أداتها المفضلة لممارسة أقصى قدر من الضغط على البلدان التي تستهدفها ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وذلك في سياق سعيها إلى تحقيق أهدافها السياسية غير المشروعة. وإيران، بوصفها بلدا تأثر سلبا بالتدابير القسرية الانفرادية غير المشروعة، تدرك جيدا العواقب الإنسانية المدمرة الواقعة على الناس العاديين جراء هذه الجزاءات. ونود على وجه التحديد أن نسلط الضوء على التأثير المدمر للجزاءات على القدرة على شراء المعدات واللوازم الطبية على نحو فعال وفي الوقت المناسب، لا سيما خلال جائحة مرض فيروس كورونا الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن للجزاءات آثارا ضارة على حقوق الإنسان الأساسية، من بين أمور أخرى، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والغذاء. ونرى أن فرض مجلس الأمن لأي جزاءات جديدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يساعد في معالجة الوضع في شبه الجزيرة الكورية. بل على العكس من ذلك، سيكون له تداعيات ضارة على الشعب ويزيد التوترات في المنطقة. ونشجع على تسوية هذه المسائل من خلال الحوار، وتحقيقا لتلك الغاية، نقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في أي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حل سلمي للحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد لاتفيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77).

تصادف هذه الجلسة المرة الأولى التي تضطلع فيها الجمعية العامة بولايتها في عقد مناقشة عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن. ونرحب بالآلية بوصفها خطوة ضرورية لتعزيز تعددية الأطراف والشفافية والمساءلة. ولتلك الأسباب، كانت لاتفيا من بين المقدمين الرئيسيين للقرار ٢٦٢/٧٦، الذي كلف الجمعية العامة بهذه الولاية المهمة.

إن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المتسم بالمسؤولية وعدم احترامها لمجلس الأمن يهددان السلام والأمن ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل في عموم المنطقة وفي العالم بأسره. وندين عمليات إطلاق القذائف العديدة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية هذا العام، مما يزيد من تفاقم الحالة وينتهك التزاماتها الدولية انتهاكا سافرا. كما يساورنا قلق عميق إزاء التقارير الواردة من مصادر موثوق فيها بشأن إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجربة نووية وشيكة. وإذ نستعد للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس المقبل، تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي يواجهها النظام العالمي لعدم الانتشار.

ونرفض محاولة تصوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنها ضحية وإنحاء اللائمة على الجزاءات الدولية بدعوى أنها سبب التصعيد. إن هذه الادعاءات غير مسؤولة. فهذا النظام هو الذي ينتهك المعايير الدولية بمواصلته برامجه غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. كما أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الذي يضرب باحتياجات شعبه عرض الحائط بإبقاء حدوده مغلقة أمام المساعدات الإنسانية وتوجيه أمواله الشحيحة إلى البرامج العسكرية بدلا من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيه.

وتساورنا نفس مخاوف الآخرين إزاء استخدام روسيا والصين لحق النقض، إذ أعاق استخدامه قدرة المجلس على الرد بفعالية على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا للقذائف التسيارية العابرة للقارات. لقد استخدمتا حق النقض هذا على الرغم من أن المجلس قد أعرب في قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) عن التزام واضح بالرد على أي عمليات أخرى لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن سلوك العضوين الدائمين هذا لا يعزز من مصداقية المجلس ولا يساعد على حل الأزمة الأمنية الرهيبة التي تسببت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ظل التغير الجذري الذي شهدته البيئة الأمنية الدولية بسبب العدوان العسكري الروسي الشامل على أوكرانيا، فإن استخدام حق النقض هذا ضد مسألة تتعلق بعدم الانتشار ينبغي أن ينظر إليه أيضا في سياق السلوك العام غير المتسم بالمسؤولية الذي تنتهجه روسيا، بما في ذلك تلويحها باستخدام السلاح النووي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعوة لاتفيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تغيير مسارها المدمر، والامتناع عن اتخاذ المزيد من التدابير التصعيدية مثل تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية، والاستجابة للنداءات بالدخول في حوار هادف. ونحث مجلس الأمن أيضا على الوفاء بالتزاماته السابقة واتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة ما تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تحديات أمنية.

السيدة ستانسيو (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.77)، ولكني أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، بما في ذلك إطلاقها للقذائف التسيارية العابرة للقارات وغيرها من القذائف التسيارية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لم يسبق لها مثيل من حيث عددها ووتيرتها. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير الواردة التي تفيد بأنها تستعد لإجراء تجربتها النووية السابعة تثير قلقا عميقا. فمسار الأمور هذا يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويهدف إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار.

وفي هذه الأوقات، تقتضي الضرورة ردا حازما وموحدا من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن وجود تعددية الأطراف الفعالة. بيد أنه بسبب استخدام الصين وروسيا لحق النقض، لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع قرار (S/2022/431) الذي كان سيعزز الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فاستخدامه يبعث برسالة مقلقة بشأن عزم المجلس التمسك بقراراته ويقوض الهدف الرامي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولذلك، ترحب رومانيا باستخدام، للمرة الأولى، الإجراء الذي أرساه القرار ٢٦٢/٧٦، الذي يجيز إجراء المناقشات في الجمعية العامة عندما يحول استخدام حق النقض دون وفاء مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن. نحث المجلس على العودة إلى الموقف الموحد الذي أظهره حيال هذا الملف منذ اتخاذه القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، واتخاذ التدابير المناسبة التي من شأنها الضغط على نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعكس مسار عمله الخطير والمتهور.

وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال لجميع الجزاءات. وأود أن أشدد على أنه على الرغم مما قد تقوله بعض الوفود، فإن الجزاءات ليست السبب في الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإنما استنزاف بيونغ يانغ للموارد في برنامج لأسلحة الدمار الشامل على حساب احتياجات شعبها.

وما فتئت رومانيا تدعم جميع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك من خلال المساعي الدبلوماسية، وهي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قبول العروض المتكررة المقدمة من جميع الأطراف المعنية، بما

فيها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان، من أجل الحوار واتباع المسار الدبلوماسي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تستأنف المفاوضات وتتخذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية وللقذائف التسيارية والبرامج ذات الصلة، على نحو كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وأن توقف على الفور جميع الأنشطة المتعلقة بذلك وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالهدف المتمثل في عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الفور إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها، وفي الوقت نفسه، الالتزام الكامل بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية أو أي تفجيرات نووية أخرى.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تعتبر بيرو جلسة الجمعية العامة هذه بالغة الأهمية، لأنها بمثابة أول تطبيق للقرار ٢٦٢/٧٦، الذي يمكِّن الرئيس من الدعوة إلى عقد جلسة للجمعية عندما يستخدم حق النقض عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. إنه معلمٌ بارزٌ في تاريخ الأمم المتحدة. وتستند أسباب هذا القرار إلى السلطات التي تتمتع بها الجمعية العامة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن الحقيقة القانونية المتمثلة في أن ولاية أعضاء المجلس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين أناطتهم بها جميع الدول الأعضاء. والممارسة التي نستهلها اليوم خطوة إلى الأمام نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن ومن شأنها تعزيز الشفافية والمسؤولية والمساءلة في أدائه. إن الجلسة التي عقدت اليوم للاستماع إلى إيضاحات وأسباب الوفدين الصيني والروسي فيما يتعلق باستخدامهما لحق النقض (انظر A/76/PV.77) لم يسبق لها مثيل. وقد أحطنا علما بعناية ببياناتهما، التي تشكل جزءا من آلية المساءلة التي نفعلها اليوم.

ندرك أن ميثاق الأمم المتحدة يهيئ نظاما للأمن الجماعي ينطوي على حق النقض. وهذه حقيقة واقعة. ولكن مبدأ الواقعية المفضية إلى التحوُّل ينبغي أن يؤدي إلى استخدام حق النقض في امتثال صارم للولاية التي يمنحها الميثاق للمجلس، وبما يتسق تماما معها، وكذلك مع مراعاة غرضها وتصميمها. ووفقا للتفسير المنهجي للميثاق، لا يجوز استخدام حق النقض في الحالات التي قد يكون لممارسته فيها أثر سلبي على صون السلام والأمن الدوليين.

ولكن في الوقت نفسه، لا يمكننا أن ننسى أن نظام حق النقض آلية للضغط تعزز التفاوض واتخاذ قرارات يتفق عليها معا أعضاء المجلس. وفي التفسير الغائي للميثاق، فإن استخدام حق النقض ينبغي أن يكون آخر أداة يُلجَأ إليها ويجب على جميع الأعضاء الدائمين أن يسعوا جاهدين إلى تجنبه. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن ينم سلوك جميع الأعضاء الدائمين عن وعي بأن توافق الآراء أو الإجماع يستلزم بالضرورة الدخول في مفاوضات والبحث عن طريقة للتوفيق بين مصالحهم. وترى بيرو أن العمل الدبلوماسي الأكثر تجسيدا لروح الميثاق وللعمل المسؤول من جانب الأعضاء الدائمين هو هذه المفاوضات والتقريب بين المواقف والمفاوضات. وإذا لزم الأمر، ينبغي أن يتبع ذلك المزيد من المفاوضات والتقريب بين المواقف، والمزيد من المفاوضات. ونظرا لأن اتباع الأعضاء الدائمين لهذا السلوك الرشيد ثبتت فعاليته ويؤدي إلى السلام، فلا يزال ينفذ بنجاح وباستمرار منذ عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق ببرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وقد اتخذ المجلس جميع القرارات المتعلقة بهذه المسألة الحساسة والعاجلة بتوافق آراء الأعضاء الدائمين. ومما يؤسف له أنه في هذه المرة توقفت تلك الممارسة. وحكومتي لا توجه أصابع الاتهام إلى أحد بل تشير ببساطة إلى الحقائق.

وانطلاقا من رؤية بيرو للحوكمة العالمية التي تقوم على احترام القانون الدولي، فإنها ما انفكت تدين دوما وبشكل منهجي تجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات. فتلك التجارب تنتهك

قرارات مجلس الأمن، وتتعارض مع جهود صون السلام والأمن في المنطقة، كما أنها تنتهك نظام عدم الانتشار النووي. وقد أدانت بيرو أيضا عمليات إطلاق القذائف التي نفذت في ٢٥ أيار/مايو إدانة قاطعة.

وفي ظل عدم الاستقرار والأحداث الخطيرة التي تشكل تهديدا بالغ الخطورة للسلام في الوقت الحالي، دأبت بيرو على إعطاء الأولوية لجهود التفاوض والدبلوماسية والسعي إلى إيجاد حلول سلمية للأزمات والنزاعات العالمية، وستواصل القيام بذلك. وبدلا من تأجيج التوتر وإذكاء النزاعات، فإن الميثاق يلزمنا بتهيئة الظروف اللازمة للتفاوض بشأن تلك النزاعات وحلها بالطرق السلمية. وهذا يعني بالضرورة التطبيق الكامل للجزاءات المشروعة التي يخوّل الميثاق لمجلس الأمن فرضها في الحالات القصوى. وينطبق هذا الأمر على الجزاءات المحددة في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). لذا يجب احترام الجزاءات والالتزامات التي يفرضها القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدون استثناء.

ويرى المجتمع الدولي أيضا أن الجزاءات المشروعة يجب ألا تصل إلى حد إلحاق المعاناة بالناس العاديين أو إنزال العقاب بهم. وفي ذلك السياق، تحث حكومة بيرو الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي والتمكن من نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه بالتراضي.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشك في أن أي شخص في هذه القاعة توقع، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٧٦ قبل أكثر من شهر بقليل، أننا سنعود بهذه السرعة لكي تمارس الجمعية ولايتها التي اكتسبتها حديثا. ولئن كان تحقيق ذلك قصة نجاح للجمعية، فإنه ينبغي أن يكون واضحا جدا أن هذه الولاية ليست بديلا عن اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الجسيمة عن اتخاذ إجراءات فيما يخص المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

يساور ولايات ميكرونيزيا الموحدة قلق شديد إزاء التطورات في مجالي الأسلحة النووية والقذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدنا بشدة قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس، مما يقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. كما أنه يقوض مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ويشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين، وخطرا يتهدد الجميع في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم خارجها.

ويساورنا قلق عميق إزاء التجاهل التام الذي أبدته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمختلف قرارات مجلس الأمن. تنص الفقرة ٢٨ من قرار المجلس ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي اتخذ بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على أنه "في حال قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية [...] بإطلاق منظومة للقذائف التسيارية قادرة على بلوغ مدى عابر للقارات"، سيتخذ مجلس الأمن إجراءات، من خلال قرار جديد، لزيادة القيود المفروضة على الصادرات النفطية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف أن حق النقض قد استخدم ضد مشروع قرار مجلس الأمن (S/2022/431) الذي اقترح للتصدي لهذا الانتهاك، في تجاهل تام للقرار السابق الذي اتخذه المجلس نفسه (انظر S/PV.9048). وقد شجع ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استغلال انقسام مجلس الأمن. فقبل أيام فقط، اتخذت خطى صوب المزيد من الاستفزاز. فتضاءلت أكثر آفاق الحد من احتمال نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، ويتحمل من يتمتعون بحق النقض مسؤولية جسيمة تجاه الجمعية العامة والعالم عن تبعة قراراتهم.

وميكرونيزيا، بوصفها دولة جزرية في المحيط الهادئ تتفهم التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والآثار المدمرة لها، وتحث بقوة جميع الدول الأعضاء على مواصلة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن النافذة ذات الصلة، وتدعو المجلس، ولا سيما أعضائه الدائمين، إلى اتخاذ تدابير جادة وفعالة وموحدة حيال الإجراءات السافرة التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف المملكة المتحدة عميق الأسف لاستخدام الصين وروسيا حق النقض في ٢٦ أيار/مايو (انظر S/PV.9048) لعرقلة مشروع قرار مجلس الأمن S/2022/431، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي كان قد حظي بتأييد جميع الأعضاء الآخرين في المجلس. إن عرقلة رد المجلس على الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن يبعث برسالة خطيرة إلى الدول التي تسعى إلى تقويض السلام والأمن الدوليين، ولهذا السبب نحن هنا اليوم في الجمعية العامة.

في ٥ حزيران/يونيه، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثماني قذائف تسيارية. وذلك أعلى عدد يسجل في يوم واحد ويمثل المجموعة السادسة عشرة من الاختبارات التي أجريت في عام ٢٠٢٢. كما اختبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ست قذائف تسيارية عابرة للقارات هذا العام. وصرحت علنا عزمها على التخلي عن الوقف الاختياري للتجارب النووية. ونعلم أنها تستعد لإجراء تجربة نووية هذا العام.

لقد اتفق بالإجماع على جميع جزاءات الأمم المتحدة الحالية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتهديد الذي تشكله أسلحتها للسلام والأمن الدوليين قد زاد في واقع الأمر. وكان من المستصوب أن يتخذ المجلس مزيدا من الإجراءات. ينبغي أن نواصل الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تستأنف الالتزامات المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو مرة أخرى الصين وروسيا إلى العمل يدا واحدة مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل تحقيق ذلك الهدف، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة الحالية تنفيذا كاملا.

ولا يزال يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي نتجت عن توجيه الحكومة للموارد إلى برامجها للأسلحة. فبعد عامين من الإغلاق الشامل للحدود بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وإعلان بيونغ يانغ عن ظهور أول حالات حمى، فإن الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمر في التدهور.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إتاحة وصول العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة لتقديم المساعدات المطلوبة بشكل عاجل. إن جزاءات مجلس الأمن لا تستهدف شعب كوريا الشمالية، ونحن نؤيد تماما تقديم الدعم الإنساني إلى أضعف الفئات. وكان لمشروع القرار الذي استخدم حق النقض ضده أن ييسر تقديم الدعم الإنساني، بما في ذلك مواجهة أزمة كوفيد-١٩.

وأشعر بأنني مضطر للرد على الملاحظات التي أبداها ممثلا الصين وروسيا بشأن الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس AUKUS) (انظر A/76/PV.77). وسيكون التعاون بين أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة متسقا تماما مع التزامات الأطراف الثلاثة المتعلقة بعدم الانتشار، وستجري متابعته بطريقة تحافظ على سلامة نظام عدم الانتشار.

وأخيرا أود مرة أخرى أن أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن استفزازاتها، والانخراط بصورة مجدية في الحوار، واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وينبغي أن يتم ذلك على نحو شامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. فعلى المدى الطويل، نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد لبناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها.

السيدة سبيد (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الفخر الكبير لبلدنا الصغير، بالاو، الذي يقع في أقصى غرب المحيط الهادئ أن يكون أول دولة في العالم تعتمد دستورا يحظر الأسلحة النووية. وبوصفنا دولة جزرية في المحيط الهادئ، كنا – وما زلنا – نهتم أيما اهتمام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، نظرا للعواقب الإنسانية الكارثية والمستمرة التي عانت منها منطقتنا جراء أكثر من ٣٠٠ تفجير من التفجيرات النووية التجريبية التي أجريت على مدى خمسة عقود. وكان عملنا الشجاع مصدر إلهام، ودفع إلى نشأة المزيد من الحركات المناهضة للأسلحة النووية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، بما

في ذلك في فيجي ونيوزيلندا وغيرهما من بلدان جنوب المحيط الهادئ المجاورة، في إطار معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، المعروفة باسم معاهدة راروتونغا.

ونظرا لقربنا من كوريا الشمالية، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما تعكف عليه حاليا من تطوير للأسلحة النووية وللقذائف. فالحرب العادلة لا وجود لها إلا فيما ندر. ولكن هناك ظلما جسيما بيّنا في حرمان أجيال متعددة لم تولد بعدُ– وليس فقط الجيل الحالي – من السلام والازدهار، كما رأينا في الأطفال المولودين بعيوب خلقية لنساء تعرضن للإشعاع في جزر مارشال. فالأطفال المصابون بتشوهات شديدة، مثل بروز الأعضاء الداخلية خارج أجسامهم، وُلِدوا لأبوين معرضين بشدة لخطر الإصابة بالسرطان وأمراض خطيرة أخرى بسبب التعرض للإشعاع. وعلاوة على ذلك، فإن التكاليف البيئية للسقاطة النووية موثَّقة جيدا أيضا. ولا يزال الكثير من جزر المحيط الهادئ مشعا وغير صالح للسكن حتى يومنا هذا. وكانت تلك الجزر ذات يوم موطنا لأشخاص تربطهم بها روابط الأسلاف والأرواح والحكايات، وكانت تعج بالحياة البرية والبحرية على السواء. واليوم لا تزال تلك الجزر مجرد أطلال. وإذا اندلعت حرب نووية في المحيط الهادئ، فإنها ستعرض للخطر أرصدتنا من أسماك التونة والأسماك الأخرى التي تهاجر لبقية العالم. وأود أن أذكر الجمعية بأن منطقة المحيط الهادئ تسهم بنسبة ٦٠ في المائة من تجارة التونة العالمية. ولئن كانت بعض الدول الأعضاء قد تعتبر اندلاع تلك الحرب بمثابة خلاف إقليمي، فإنني أود أن أنوه بحقيقة أن تنشيط البرنامج النووي في منطقتنا قد ينتهي في مآل الأمر بالأسماك المشعة في أطباق أحفادهم، أيا كان مكانهم في العالم.

لقد استمعنا بعناية إلى البيانات التي أدلي بها صباح اليوم، والتي ركزت على مزاعم الدفاع عن النفس والتحيز وتزكية النفس ولكنها كانت تعج بمخططات جغرافية – سياسية. ومع ذلك فإنها لا تحجب الواقع المتفاقم، وهو أن كوريا الشمالية أطلقت ٦٠ قذيفة تسيارية أو أكثر منذ عام ٢٠١٩. ففي هذا العام أطلقت أكبر عدد من القذائف التسيارية يتم إطلاقه في عام واحد على الرغم من أننا ما زلنا في حزيران/يونيه، وشجعها استخدام الصين وروسيا حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9048) فأطلقت في نهاية الأسبوع الماضي أكبر عدد من القذائف التسيارية يتم إطلاقه دفعة واحدة. وعلاوة على ذلك فإن كوريا الشمالية هي البلد الوحيد الذي يجري تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ملاحظات تفيد بأن كوريا الشمالية بصدد إعداد موقعها السابع المحتمل للتجارب النووية، ولدى ذلك البلد سجل حافل في تصدير أسلحته وتكنولوجياته إلى أطراف أخرى، في انتهاك سافر للنظام العالمي لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ضوء ذلك، تدين بالاو عمليات إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية العابرة للقارات وللقذائف التسيارية الأخرى، فهي تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التصرف بمسؤولية والانضمام إلى بقية مجتمع الأمم المتحدة في العمل على الحد من التهديد المتزايد الذي تشكله كوريا الشمالية على السلام العالمي. ونشعر بالاستياء لأن مجلس الأمن لم يتصرف وفقا لما قرره في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) الذي اتخذه بالإجماع، والذي ينص على أن المجلس سيتخذ مزيدا من التدابير في حالة إطلاق كوريا الشمالية قذائف تسيارية عابرة للقارات. ونحث المجلس على الوفاء بالتزامه. كما نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن النافذة.

وبلهجة ألطف، نحث كوريا الشمالية أيضا على قبول الدعوة التي وجهها لها الكثير من الدول الأعضاء لكي تشارك في الحوار والدبلوماسية، بسبل منها قبول المساعدات الإنسانية لمواجهة تفشي مرض فيروس كورونا ونقص الأغذية الذي يعاني منه البلد حاليا.

وتعتبر بالاو النظام العالمي لعدم الانتشار ضمانة رئيسية في حماية إنسانيتنا المشتركة. فهو جانب أساسي من نضالنا الأوسع نطاقا في سبيل إنهاء العنف وبث روح الوئام والصداقة بين شعوب العالم، وتحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان وكفالة تهيئة بيئة نظيفة

وآمنة وصحية لنا جميعا ولأطفالنا ولأجيالنا المقبلة. وندعو الجميع إلى النهوض لحمايتها.

السيدة هانلوميوانغ (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): المسألة قيد المناقشة هي تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي ٤ شباط/فبراير، انضمت تايلند إلى الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إجراء تجارب القذائف التسيارية في وقت سابق من هذا العام، مما قد يؤدي إلى تأجيج التوترات وتهديد السلام والاستقرار الإقليميين. وللأسف، يبدو أن شواغل المجتمع الدولي لم تؤخذ في الاعتبار. ولذلك تشعر تايلند بالقلق وخيبة الأمل إزاء تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، بما في ذلك تجربة القذائف التسيارية العابرة للقارات في الشهر الماضي. فتلك التجارب تشكل استخفافا بنداءات المجتمع الدولي وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتعارض مع الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتوصل إلى حل سلمي.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف تجاربها للقذائف التسيارية، والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن الإجراءات التي قد تحول دون إمكانية الحوار. وتأمل تايلند أن تستخدم جميع الأطراف الوسائل السلمية وأن تواصل العمل على إرساء السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وإخلائها من السلاح النووي بالطرق السلمية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، يأتي انعقاد هذه الجلسة في وقت بالغ وحساس للغاية، تشهد فيه البيئة الدولية منعطفات حاسمة، وتوترات أمنية دولية معقدة وإقليمية متزايدة، الأمر الذي يتطلب منا جميعا مضاعفة العمل وتضافر المساعي لدعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء الكلي والكامل على الأسلحة النووية، وصولا إلى الهدف النهائي المتمثل في الوصول إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل من أجل توفير مستقبل آمن وسليم لأجيالنا الحالية والقادمة. لما ينطوي على استخدام هذه الأسلحة الخطيرة من آثار مدمرة وفتاكة على الإنسان والبيئة على حد سواء.

إن مواصلة كوريا الشمالية إجراء التجارب النووية وإطلاق الصواريخ الباليستية، ومنها العابرة للقارات، يشير بما لا يقبل الشك إلى تزايد الحاجة الماسة إلى العمل وبشكل جاد للإسراع في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وبما يسهم في تعزيز القوة القانونية الملزمة للمعاهدة وفي تعزيز فعالية نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء.

يؤكد وفد العراق أن التجارب النووية وإطلاق الصواريخ المتكرر يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتناع عن القيام بمزيد من هذه الخطوات التصعيدية التي من شأنها زيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية والعالم. ويدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية التي أثبتت نجاعتها في أكثر من مناسبة من أجل التوصل إلى حلول تسهم في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيد رويس دياس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بهذه الجلسة التاريخية المتعلقة باستخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. وأود أن أؤكد من جديد على مدى أهمية توصل مجلس الأمن إلى سبل للتغلب على خلافاته الداخلية. وباراغواي ما فتئت تؤيد على مر التاريخ مسألة إصلاح مجلس الأمن وعلى وجه التحديد من خلال التخلص تدريجيا من حق النقض. ولقد طلبت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن أن يفعل ذلك في حالات محددة، لا سيما عندما يباشر أعضاء المجلس الدائمين لامتيازاتهم ويؤدي ذلك إلى عدم تمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مما يشكل تهديدا لتعددية الأطراف ولجدوى المنظمة.

وما فتئت باراغواي تؤكد، بوصفها جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتدعو إلى نزع سلاح النووي على نحو شفاف

ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وبحيث يكون أيضا ملزما قانونا لجميع الدول. وتدين حكومة باراغواي بأشد العبارات الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف زيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتهديد سلامة أراضي دولة عضو، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. وثمة حاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن يُظهر مجلس الأمن قدرته على العمل حتى يتجنب مواصلة تقويضه لمصداقيته وسبب وجوده ذاته. فلا يجوز أن يستمر المجلس في غض الطرف عن عدم الامتثال لقراراته.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة خلال هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح يوم الجمعة ١٠ حزيران/يونيه في هذه القاعة بعد البند المقرر النظر فيه بالفعل فيه.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أودّ أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد وو جيانجيان (الصين) (*تكلم بالصينية*): تمارس الصين حقها في الرد على البيانات التي أدلت بها أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ أدلت بتعليقات واتهامات وقحة بشأن موقف الصين في التصويت في مجلس الأمن، وهو ما ترفضه الصين رفضا قاطعا. ففي جلسة مجلس الأمن قيد المناقشة (انظر S/PV.9048) وفي جلسة الجمعية العامة صباح هذا اليوم (انظر A/76/PV.77)، شرحت الصين موقفها من مسألة شبه الجزيرة الكورية شرحا وافيا. وحريٌّ أن نشير إلى أن الصين تتبع نهجا بالغ الحذر ويتسم بالمسؤولية إزاء جميع عمليات التصويت في المجلس. وكان تصويتنا معارضين لمشروع القرار S/2022/431، الذي قدمته الولايات المتحدة، أمرا معقولا تماما وله ما يبرره كلية وجرى في حدود ما تتمتع به الصين من حقوق بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن. والهدف الأساسي من تصويتنا هو الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ونزع سلاحها النووي وحل المسألة عن طريق الحوار والتشاور.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وهو يؤدي دورا بناء في حل المسائل الإقليمية الساخنة. واتخذ المجلس حتى الآن ١٠ قرارات لفرض جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنشأ نظاما للجزاءات شديد القسوة والتعقيد. ومواصلة فرض المزيد من الجزاءات لن يؤدي إلا إلى جعل احتمالات الحل السياسي أبعد منالا. إن مفتاح تحقيق الفعالية في عمل المجلس الأمن لا يكمن في إصدار بيانات أو إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو اعتماد مشروع قرار بفرض جزاءات جديدة ضد ذلك البلد، وإنما في المساعدة على الحفاظ على الاستقرار ومنع الفوضى في شبه الجزيرة الكورية وتخفيف حدة الصعوبات التي تواجهها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وسبل العيش وتهيئة الظروف لإيجاد حل سياسي للمشاكل هناك.

إن اتخاذ قرار لا يقوم على المبادئ والزج بالبلد المعني في كارثة أكبر يشكل تقصيرا متعمدا من مجلس الأمن في اضطلاعه بواجبه. وينبغي للبلدان المعنية أن تفكر مليا فيما فعلته بدلا من إلقائها باللائمة على الصين. وينبغي لها أن تتخلى عن معاييرها المزدوجة بشأن عدم الانتشار النووي وأن تكف عن جهودها الرامية إلى خلق مواجهة بين التكتلات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والإلقاء باللوم على الآخرين عن مسألة شبه الجزيرة الكورية. والصين، بصفتها عضوا دائما في المجلس، ستواصل الاضطلاع بجدية بالمسؤوليات التي أوكلتها إليه الأمم المتحدة والمشاركة بمسؤولية في أعمال مجلس الأمن والحفاظ بهمة على وحدة أعضائه وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدقة ودعم المجلس بقوة في أداء دوره الواجب في التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة للرد على البيانات التي أدلت بها بعض البلدان اليوم. لقد أوضح الممثل الدائم لبلدي في هذا الصباح (انظر A/76/PV.77) الأسباب الجذرية للتوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية وخارجها، فضلا عن الحق الأصيل لأي دولة ذات

سيادة في أن تدافع عن نفسها. والتفسيرات التي قدمها الاتحاد الروسي والصين كان لها صدى جيد في هذا الشأن لما قدماه من تحليلات متعمقة للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

بيد أن بعض البلدان لا تزال تقوم بمحاولات يائسة لتشويه طابع البيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وتسعى بشكل انفرادي إلى إلقاء اللائمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإزاء تلك الخلفية المثيرة للقلق، أود أن أؤكد مجددا على موقف بلدي المبدئي. ما من بلد آخر على هذا الكوكب يتعرض باستمرار للتهديد بالحرب كما يحدث لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكانت النتيجة أن شعبنا يتوق إلى السلام بدرجة أكبر من أي بلد في العالم. ولولا استمرار السياسة العدائية للولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها النووية منذ عقود، لما اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية مع الاستعداد لمواجهة المحن وبذل التضحيات. وحتى بعد عقد مؤتمر قمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في سنغافورة، أجرت الولايات المتحدة عددا هائلا من المناورات العسكرية المشتركة الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي مناورات كانت قد تعهدت بتعليقها من قبل. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة أجرت طائفة واسعة من التجارب للأسلحة الاستراتيجية ونشرت وسائل عدوانية متقدمة في شبه الجزيرة الكورية وخارجها بطريقة تشكل تهديدا خطيرا لدولتي. والفضل في أننا حافظنا حتى الآن على السلام في شبه الجزيرة الكورية في خضم تهديد الولايات المتحدة بالحرب لا يرجع إلا زيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدراتها الدفاعية الوطنية في إطار ممارستها لحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

إن اعتماد مجلس الأمن في الماضي لعدد من القرارات والوثائق الأخرى لم يساعد في معالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية، وانتهى به الأمر بالفعل إلى إشعال حلقة مفرغة من التوترات المتصاعدة. لقد فشل المجلس في إيجاد نهج لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية يتماشى مع مبادئ الموضوعية والحياد والتوازن. والسياسة العدائية والمعايير المزدوجة للولايات المتحدة هي ما يعطل تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية ويقوض النظام الدولي لعدم الانتشار. وإذا كان مجلس الأمن مهتما حقا بضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فسيكون من الأهمية بمكان أولا التركيز على التخلص من السياسات الخبيثة والعدائية والمعايير المزدوجة التي تتبعها الولايات المتحدة بدلا من التشكيك في ممارستنا المشروعة لحقنا في الدفاع عن النفس.

ولن يتمكن المجلس حقا من الإسهام في كفالة السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية وخارجها إلا عندما يدرك المسؤولية الهائلة التي أناطتها به الدول الأعضاء ويلتزم بمبدأي المساواة في السيادة والحياد. وتشكل جهودنا لبناء قدراتنا الدفاعية الوطنية جزءا من خطتنا الدفاعية الوطنية للسيطرة على التهديدات العسكرية الطويلة الأجل من الولايات المتحدة ومنع أي اندلاع محتمل للحرب في شبه الجزيرة الكورية. ولن نتراجع أبدا عن تعزيز قدراتنا الدفاعية الوطنية ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياساتها العدائية ومعاييرها المزدوجة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.